الأمم المتحدة

A/56/PV.89

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٨٩**
التاريخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البندان ٢٠ (تابع) **و٤٣ من جدول الأعمال**

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

(و) المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقريرا الأمين العام (A/56/681 و A/56/687)

مشروع القرار (A/56/L.62)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا ليعرض مشروع القرار A/56/L.62.

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع قرار هذه السنة المتعلق بأفغانستان في إطار البندين ٢٠ (و) و ٤٣ من جدول الأعمال. وأود أن أعلن أنه منذ أن نشر مشروع القرار A/56/L.62، أصبحت البلدان التالية من مقدميه: الأردن، أوروغواي، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تترانيا المتحدة، رواندا، سورينام، سيشيل، فانواتو، فترويلا، لاتفيا، مدغشقر، موريشيوس، ناميبيا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، كذلك انضم إلى مقدميه عدد كبير من بلدان أخرى.

وأرجو أن تسمحوا لي بأن أؤكد منذ البداية بأن ألمانيا تعرب عن تأييدها الكامل لبيان الاتحاد الأوروبي الذي ستدلي به بلجيكا، التي تترأس حالياً الاتحاد الأوروبي.

هذه اللحظة هي في الحقيقة لحظة تاريخية. والمأمول أن يتم بعد يومين من الآن؛ تولي السلطة المؤقتة الجديدة التي تضم جميع الطوائف الأفغانية زمام الحكم في كابول. وهناك للمرة الأولى في أكثر من جيل أمل له ما يبرّره بأن السلام سيسود وأن أفغانستان ستشكل حكومة أفغانية تمثل كافة طوائف الشعب، وذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق وتراعي المسائل الجنسانية، ويؤمل أن تقود البلاد نحو مستقبل آمن ومزدهر.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-71010 (A)
0171010

وبينما توشك الجمعية العامة أن تبت في مشروع القرار A/56/L.62، يقترب مجلس الأمن من التوصل إلى اتفاق بشأن ولاية قوة أمن دولية تعمل في كابول والمناطق المجاورة لها.

وقد أدت صدمة ١١ أيلول/سبتمبر إلى توحيد العالم في جهوده لكفاح الإرهاب. وحدت بالأفغان إلى تخليص أنفسهم من نظام طالبان المستبد، الذي رفض بإصرار جميع العروض التي قدمتها الجمعية العامة للاشتراك في حوار بناء. ذلك النظام الذي انتهك بعناد التزامه بتسليم أسامة بن لادن والذي ظل لمدة طويلة يوفر للإرهابيين الدوليين ملاذا آمنا. وقد شهدنا في الأسابيع القليلة الماضية انقلاب الحالة السياسية على الأرض بصورة كاملة، وطرد نظام طالبان القاسي واللا إنساني، وتدمير شبكة القاعدة الإرهابية في أفغانستان وعقد مؤتمر بون بشأن مستقبل أفغانستان، الذي أسفر عن تشكيل السلطة المؤقتة. وهذه كلها إشارات على أن أفغانستان تتحرك أخيرا في الاتجاه الصحيح، وهي فرصة لا تقتصر فائدتها على الأفغان أنفسهم فحسب، لكن أيضا على كامل منطقة جنوب ووسط آسيا. وكان هذا جهدا مشتركا من المجتمع الدولي وشعب أفغانستان. ولقد أصبحت عملية الحرية الدائمة، وهي عبارة عن جهد شجاع يحظى بتأييد عالمي، رمزا لا لهزيمة نظام طالبان الإرهابي فحسب، ولكن أيضا لتحرير أفغانستان من الظلم والإرهاب. ويعتبر التأييد العالمي لعملية الحرية الدائمة دليلا آخر على التضامن الدولي وكانت هذه العملية الرد الملائم على مرتكبي الاعتداءات الإرهابية الشنيعة ضد مركز التجارة العالمي في هذه المدينة.

ولقد عانى الشعب الأفغاني كثيرا على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية، وكانت سنة ٢٠٠١ سنة صعبة. ففي الشهور الـ ١٢ الماضية، وصل قمع طالبان إلى مستويات مرتفعة لم يسبق لها مثيل. وشهدنا تجدد القتال والمذابح، والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان، والتمييز ضد المرأة والأقليات العرقية ومضايقة المدنيين الأبرياء وتشريدهم، وتدفقات جديدة للاجئين وتدمير أجزاء ثمينة من التراث الثقافي الوطني. وقد وصل الاقتصاد الوطني إلى شفا الانهيار، وازداد تفاقم الحالة الفادحة من جراء أسوأ جفاف في الذاكرة الحية. ودعنا لا ننسى، قبل كل شيء، أننا ما زلنا نواجه أزمة إنسانية كبرى.

وكلنا ندرك أن إصلاح الهياكل الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان سيستغرق جهدا هائلا والعديد من السنوات، وربما العقود. وقد تغير المشهد السياسي بشكل غير قابل للنقض. ويجري الآن تطبيق الدليل التفصيلي للتسوية السياسية، لكن الانتعاش الاقتصادي ما زال يتعين أن يلي. علماً بأن الزخم السياسي والانتعاش الاقتصادي – الاجتماعي متشابكان ويحتاج كل منهما للآخر. ولن يكون بوسعنا أن نحقق الاستقرار الدائم في البلاد إلا إذا قمنا بالتصدي لكلا الجانبين في الوقت نفسه. لذا، فإن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يجب أن يظلا ملتزمين بأفغانستان.

إن مشروع القرار لهذه السنة، الوارد في الوثيقة A/56/L.62 والذي تشرفت اليوم بعرضه، يحمل تلك الرسالة بالضبط إلى الشعب الأفغاني. ويعتبر مشروع القرار وثيقة تطلعية. فهو يعرب عن دعم المجتمع الدولي للشعب الأفغاني ولمستقبله السياسي. ويتصدى لمعالجة المسائل الإنسانية الملحة ويمهد السبيل نحو الإصلاح الاقتصادي – الاجتماعي والتعمير. لكن النص يبرز أيضا بشكل واضح مسؤوليات الأفغان ومساهماتهم في هذا المسعى المشترك.

ولقد جرت مفاوضات هذه السنة في ظل ظروف صعبة جدا. وواجهنا في الوقت نفسه، روحا بناءة للغاية أثناء مناقشة النص. وإن الاهتمام القوي بمشروع القرار يتجلى أيضا في العدد الهائل للمشاركين في تقديمه هذه السنة.

واسمحوا لي أن أشكر جميع المشاركين في تقديمه الـ ١١٠ من كل قلبي – وأخص منهم بالذكر زميلي ممثل لكسمبورغ منسق مشاريع القرارات الإنسانية في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال – على تأييدهم. فهذا التأييد هو عبارة عن إشارة واضحة إلى الشعب الأفغاني بأننا سنواصل جميعا الاهتمام به.

واسمحوا لي بأن أبرز بسرعة بعض الجوانب الرئيسية للنص. فمشروع القرار يؤيد نتائج مؤتمر بون، أي الاتفاق على تشكيل سلطة مؤقتة وعلى الخطوات اللاحقة. ونحن نعتبر أن اتفاق بون يتيح فرصة تاريخية لأفغانستان لمرة واحدة. بيد أنه ما لم تظل القيادة الأفغانية ملتزمة بالكامل بالاتفاق وتنفذ جميع أحكامه، فإنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم. ويؤيد النص أيضا بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان ويحث السلطات المؤقتة في كابول على التعاون الوثيق معها. وإن عودة أفغانستان إلى المجتمع الدولي وأي حل سياسي دائم يتطلبان احترام حقوق الإنسان، ولا سيما مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلاد. ويحث مشروع القرار الأفغان كافة بقوة على الوفاء بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي.

وقبل وقوع الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر بفترة طويلة، حاول مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية زيادة الوعي بأن أفغانستان في طريقها إلى كارثة إنسانية واسعة النطاق. وقد تغير الكثير نحو الأفضل منذ ذلك الحين. فقد بذل المجتمع الدولي جهودا رائعة لدعم المحتاجين في أفغانستان وفي الدول المجاورة، وتمت إزالة القيود التي فرضها طالبان على العمليات الإنسانية. ونحن واثقون من أن بالإمكان الآن تفادي وقوع كارثة إنسانية واسعة النطاق. وإنني أشكر بشكل خاص الموظفين الأفغان في الأمم المتحدة الذين واصلوا تقديم المساعدة إلى السكان المستضعفين طوال الأزمة في ظل ظروف صعبة للغاية. وهناك حاجة إلى عمل المزيد. ويحث مشروع القرار جميع الدول على مواصلة دعم جهود الإغاثة الإنسانية بالمال وبالإمدادات. وقد طُلب إلى السلطة المؤقتة تسهيل تسليم المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها، بصرف النظر عن جنسهم أو أصلهم العرقي أو انتمائهم الديني وكفالة أمن وسلامة جميع الموظفين الإنسانيين.

وخلافا للنصوص المعروضة على الجمعية في السنوات السابقة، يتجاوز مشروع القرار للمرة الأولى مجرد معالجة المساعدة الإنسانية. فهو يدعو إلى تعجيل جهود الإصلاح والتعمير كجزء لا يتجزأ من الحل السياسي العام. وهذا ما يتطلب التعاون الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة ضمن منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى أيضا، والمجتمع الدولي والسلطات الأفغانية والمجتمع المدني الأفغاني. ويؤكد مشروع القرار الدور الرائد الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام، الأخضر الإبراهيمي، كمنسق عام لوضع استراتيجية شاملة تغطي جميع جوانب المساعدة الإنسانية والتعجيل بالإنعاش والتعمير.

ولسنوات عديدة أظهرت ألمانيا التزاما خاصا نحو أفغانستان، على الصعيد الثنائي وكذلك داخل الأمم المتحدة. ونحن نقدم عادة مشروع قرار الجمعية العامة بشأن الحالة في أفغانستان. ولقد قدمنا أيضا القرار ٥٥/٢٤٣ قبل بضعة أشهر بشأن التدمير الخسيس لتماثيل بوذا في باميان في وقت سابق من هذا العام.

ولا يزال بلدي يتولى رئاسة فريق الدعم الأفغاني. كما أننا على استعداد للانضمام إلى قوة دولية لدى إرسال قوات إلى أفغانستان. ومن خلال مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص لأفغانستان، السيد كلاوس بيتر كالير، تشارك ألمانيا وشركاؤها الأوروبيون في جهود التعمير المستدامة. التي تُبذل

على أساس وجوب قيام المجتمع الدولي بمساعدة الشعب الأفغاني على أن يشق طريقه نحو دولة مستقرة ومسالمة وموحدة.

ولقد أسهمت دول وجماعات عديدة، ولا تزال تسهم، في تحقيق هذه الأهداف. وإسهاماتها هذه هي موضع ترحيب كبير، إلا أنني أود التشديد مرة أخرى على دور الأمم المتحدة المحوري في هذا الصدد. فالأمم المتحدة ستظل هي الهيئة الشرعية لمساعدة ودعم الأصدقاء الأفغان في إعادة بناء مجتمعهم واقتصادهم وبلدهم. ولقد قامت الأمم المتحدة حتى الآن بهذا الدور على نحو مثير للإعجاب. وأود أن أشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص، الأخضر الإبراهيمي، والممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان، فرانسيس فيندريل، ومنسق الإغاثة الطارئة، السيد كيتزو أوشيما، وأفرقتهم، على جهودهم الدؤوبة في هذا الصدد. وستواصل ألمانيا دعمها باستمرار لجهود الأمم المتحدة في هذا المجال بكل الوسائل المتاحة لها. ونود أن نرى أفغانستان مسالمة وحرة تؤدي دورها في ضمان استقرار المنطقة لأمد طويل.

السيد فارهادي (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن نراكم، سيدي، تتولون رئاسة جلسة بشأن أفغانستان في هذه الآونة التاريخية. وأشكر حكومة ألمانيا على استضافة اجتماع بون، الذي أسفر عن تغييرات عديدة في أفغانستان.

وأود أن أشكر أيضا السفير كاشتروب وزملاءه، الذين صاغوا الجزأين ألف و باء من مشروع القرار الذي تم تقديمه. وأنا ممتن أيضا للسيد هانس شوماخر على تقديمه للنص بطريقة محفزة للفكر ومثيرة للاهتمام. ولن أكرر العديد من النقاط التي تطرق إليها السيد شوماخر في بيانه.

ولا بد من استعادة الأمن والاستقرار في أفغانستان، من خلال الجهود الإنسانية على كل من المدى القصير والطويل. فبدون توافر الأمن لن يصل الغذاء إلى حيث تشتد الحاجة إليه. ولقد أُعلن بالفعل أن هذا الشتاء سيكون قارس البرودة في أفغانستان وأن الثلوج ستغطي قريبا الجزء الجبلي من البلاد. علما بأن الثلوج في الشتاء والأمطار في آذار/مارس ونيسان/أبريل مطلوبة في أفغانستان إلى حد كبير جدا من أجل الري. ولأكثر من ثلاث سنوات ظل التهطال الجوي (ما يتساقط من مطر وثلج) نادرا في أفغانستان، وأخفق نظام طالبان في فعل أي شئ بشأن الجفاف الشديد جدا.

ونتيجة للصراع المسلح الذي دام ٢٣ عاما لحقت أضرار كبيرة بشبكات الطرق والري والكهرباء. وكان طالبان قد أغلقوا كل مدارس البنات وأخفقوا في إنشاء نظام تعليمي للبنين. كذلك أدى تمييز طالبان ضد النساء وعدم اهتمامهم بالشؤون الإنسانية إلى تدمير نظام الرعاية الصحية. ويوجد الآن ٧ ملايين لاجئ أفغاني، بمن فيهم المشردون داخليا،كثيرون منهم في باكستان وإيران. وسوف يعرقل بدء فصل الشتاء إلى حد بعيد إعادة توطينهم على الفور. وفي حقيقة الأمر، لا بد من أخذ المناخ في الحسبان في جميع حالات إعادة التوطين.

ولقد أعربت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن قلقها من أن طفلا من كل ثلاثة أطفال في أفغانستان يموت قبل سن الخامسة – أي بمعدل ٤٠٠ ٠٠٠ طفل سنويا. علاوة على ذلك، وكما تعلم الجمعية، فإن أفغانستان هي أكثر بلدان العالم المثقلة بالألغام. وتوجد أيضا ذخائر غير منفجرة من مخلفات صراعات سابقة ومن هجمات جوية شُنت مؤخرا. إن أنشطة إزالة الألغام حيوية لأفغانستان ويجب توسيعها. وهذا مطلوب من أجل سلامة السكان، خاصة الأطفال؛ والإنعاش اللازم للزراعة؛ وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم؛ وإيصال الأغذية في حالات الطوارئ، خاصة في الوقت الحالي.

وكان برنامج الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام يزمع إنفاق ٣٠ مليون دولار على إزالة الألغام من البلد في غضون ١٢ عاما. غير أن الحاجة تمس الآن لعمل أسرع في إزالة الذخائر غير المنفجرة. ولقد نادت الأمم المتحدة بجمع ٣٤ مليون دولار للأشهر الستة القادمة. وهذه الأموال مطلوبة على الفور.

ولقد اعتُمد هنا في الجمعية العامة أمس قرار بتوافق الآراء بشأن تقرير اللجنة الثالثة عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. وقدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن وكالات الأمم المتحدة تحتاج إلى ما مجموعه ٦٦٢ مليون دولار لتلبية احتياجات أفغانستان الحيوية حتى ٣١ آذار/مارس. وحتى الآن، لم يتعهد سوى ١٥ بلدا مانحا بتقديم ٣٥ مليون دولار، ولذلك نرجو أن يساهم مانحون آخرون في ذلك.

والمطلوب أن يبذل جهد تنسيقي أساسي. والأمم المتحدة تضطلع بوظيفة أساسية في مساعدة الإدارة المؤقتة على صعيدي المساعدات الإنسانية والتعمير. وسيكون لهذه الجهود آثارها على الميزانية المقترحة للأمم المتحدة، وهي، نسبيا، متواضعة جدا. ولحسن الطالع، يجري التخطيط لمساعدة ثنائية كبيرة من قبل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكثير من البلدان المانحة الأخرى. وقد توافق هذه الدول على تعيين منسق عام يتعاون مع السلطات الأفغانية.

ونأمل أن يؤدي اجتماع طوكيو، الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بمشاركة الحكومات المانحة والمنظمات التي تقدم المساعدة لأفغانستان، إلى تمهيد الطريق لتقديم المساعدة الإنسانية التي تمس إليها الحاجة في أفغانستان، وتحديد الأولويات في مجال إعادة البناء وإنعاش الاقتصاد.

وأود أن أعرب عن كل تقدير السلطات الأفغانية للمهمة التي أداها السفير الأخضر الإبراهيمي في مراحل عديدة بكفاءة عالية، وأيضا المهمة التي قام بها فرانسيسكو فيندريل وزملاؤهما، الذين لم يعرفوا للنوم سبيلا، لا سيما خلال انعقاد اجتماع بون. وسيقدر الشعب الأفغاني هذا العمل على الدوام.

السيد دي رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة الأخرى تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا.

نتيجة للأحداث الأخيرة، ما زالت أفغانستان تواجه ثلاثة تحديات رئيسية استرعى الاتحاد الأوروبي الانتباه إليها من على هذه المنصة في العام الماضي، وتتمثل في وضع حد للقتال الذي يتسبب في زعزعة استقرار هذا البلد والمنطقة بأسرها؛ وإعادة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء؛ والسعي إلى حل سياسي للصراع.

ولا تزال هذه التحديات قائمة، ولكن العمليات العسكرية المستهدفة التي بدأت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، والتي ترمي إلى القضاء على تنظيم القاعدة الإرهابي، ونتائج هذه العمليات على أرض الواقع، أتاحت للشعب الأفغاني الفرصة للخروج من هذا المأزق. وفي هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة لمستقبل ذلك البلد والاستقرار الإقليمي، فإن المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة الأفغان على الاستفادة من هذه الفرصة.

إن توقيع الاتفاق في بون في ٥ كانون الأول/ديسمبر بشأن الترتيبات الانتقالية في أفغانستان، ريثما يعاد إنشاء مؤسسات الحكومة الدائمة، كان خطوة أولى مهمة في الاتجاه الصحيح. بل إن هذه الخطوة تمثل المرحلة الأولى نحو إقامة حكومة ذات قاعدة عريضة، متعددة الأعراق، تمثل الشعب الأفغاني بأسره، وتهتم بتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين وضع المرأة. والاتحاد الأوروبي يؤيد هذه الترتيبات تأييدا كاملا ويدعو كل المجموعات الأفغانية إلى أن تنفذها بصورة شاملة. وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن أي تسوية سياسية في أفغانستان ينبغي أن تعتمد على إرادة الشعب الأفغاني.

والاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد دعمه الثابت للأمم المتحدة، ولمهمة المبعوث الخاص الأخضر الإبراهيمي بصفة خاصة.

لقد تعهد المجلس الأوروبي الذي اجتمع في لايكن يومي ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بالمشاركة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى استعادة الاستقرار في أفغانستان على أساس ما تحقق في مؤتمر بون من نتائج وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، دعا المجلس الأوروبي إلى نشر قوة أمنية دولية تشمل ولايتها الإسهام في توفير الأمن للإدارات الأفغانية والدولية العاملة في كابل والمناطق المحيطة بها. وينبغي لمجلس الأمن كذلك أن يشجع الدول الأعضاء المشاركة في تلك القوة على دعم السلطة الأفغانية المؤقتة في إنشاء وتدريب القوات المسلحة وقوات الأمن الأفغانية الجديدة.

غير أن التطورات الإيجابية التي شهدها الوضع السياسي يجب ألاّ تطغى على الحالة الإنسانية في أفغانستان، التي بلغت مرحلة مفزعة وقد تزداد تدهورا خلال فصل الشتاء. ونظرا للاحتياجات الملحة للشعب الأفغاني، فإن المساعدة الإنسانية تظل أولوية مطلقة. ويتعين تكييف توزيع المساعدة، وبخاصة للاجئين والمشردين، مع الظروف المتغيرة، وأن يضطلع بهذه العملية بأكثر السبل فعالية وتنسيقا. ويجب ألا نترك ذلك للصدفة. وفي هذا الصدد، سيظل الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء الظروف غير الأمنية التي يعيش فيها ممثلو المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في أفغانستان، ويشدد على أهمية تيسير توزيع المساعدة الإنسانية.

والاتحاد الأوروبي يؤيد جهود الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية وجميع الوكالات العاملة في المجال الإنساني من أجل إيجاد حلول عملية تتسم بالمرونة. وقد سبق أن تعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أو هم على استعداد للتعهد بتقديم مبلغ ٣٥٢ مليون يورو لتقديم المساعدة الإنسانية، منها ١٠٢ مليون يورو سيتم سحبها من ميزانية الجماعة.

إن التسوية فيما بعد الصراع يظل تحقيقها تحديا هائلا. إذ أن أكثر من ٢٠ عاما من الحرب وانعدام الاستقرار السياسي دمرت هياكل المجتمع الأفغاني، وعطلت بالكامل عمل المؤسسات والخدمات العامة وأدت إلى معاناة بشرية ضخمة. والاتحاد الأوروبي سيساعد الشعب الأفغاني وقادته الجدد على إعادة بناء البلد وتشجيع العودة إلى الديمقراطية بأسرع السبل الممكنة. والاتحاد تدعيما لجهوده، عين السيد كلاوس – بيتر كلايبر ممثلا خاصا له في أفغانستان.

ولا بد من إيلاء اهتمام خاص لإنشاء مؤسسات وآليات لحماية حقوق الإنسان وتحسين وضع المرأة في أفغانستان. وسيضم فريق الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد كلايبر، مسؤولا يكلف بضمان ممارسة النساء في أفغانستان لحقوقهن بشكل فعال، ويضطلع بمهام منسق الاتحاد الأوروبي لشؤون المرأة الأفغانية.

ولا بد أيضا من التعاون الدينامي والتنسيق الدولي من أجل التأهيل والتعمير في أفغانستان. وفي هذا الصدد، تضطلع مجموعة دعم أفغانستان بدور هام في سد الفجوات بين المساعدة الإنسانية والاحتياجات العاجلة للشعب الأفغاني والحاجة لإعادة بناء البلد. وينبغي أن يستكمل هذا الجهد بتنسيق مواز وفعال على أرض الواقع. وأخيرا، فإن أكثر العناصر حسما في جهود إعادة البناء يبقي احترام كل المجموعات الأفغانية لتعهداتها السياسية.

وفي هذا الجانب سيضطلع الممثل الخاص للأمين العام بدور بالغ الأهمية بصفته منسقا في عملية وضع وتنفيذ استراتيجية تمكن من الانتقال بسهولة من مرحلة المساعدة الإنسانية إلى مرحلة الإصلاح والتعمير.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد على أهمية الشروع في وضع خطة للتعمير الاقتصادي والمؤسسي في أفغانستان. ومن الأساسي أن تصحب العملية السياسية معونة اقتصادية. ومكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد وزراعة النباتات المنتجة للمخدرات والاتجار بالمخدرات عناصر ينبغي أخذها في الاعتبار. وهكذا فإن التحدي كبير ومتشعب.

وبمبادرة من رئاسة اللجنة الأوروبية، يشارك الاتحاد الأوروبي اليوم وغدا، في بروكسل، في رئاسة فريق التوجيه المعني بتعمير أفغانستان. ويهدف هذا الاجتماع إلى وضع ترتيبات للتنسيق ملموسة ودائمة فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات وتحديد وتنفيذ التدابير اللازمة للمتابعة. وينبغي للاجتماع أيضا أن يمكن من تهذيب الآلية المستخدمة لتوصيل المساعدة المالية. أخيرا، سيوفر الدعم للتجديد السياسي في أفغانستان ويكفل تنسيقا أفضل لجهود المانحين بغية الإعداد للمؤتمر الوزاري المزمع عقده في طوكيو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويتعهد الاتحاد الأوروبي في هذه الاجتماعات بالمساعدة على الوفاء بالاحتياجات التي تم تحديدها، إلى جانب الولايات المتحدة والدول العربية واليابان.

لقد تغيرت الحالة كثيرا، ومن الضروري بذل كل طاقتنا وتقديم دعمنا اليوم للشعب الأفغاني في تقرير مستقبله السلمي المستقر. ونعتقد أن مشروع القرار هذا المعروض علينا اليوم عبر بشكل إيجابي عن هذا الجهد. وهو يبرز كلا الجانبين السياسي والإنساني للحالة الراهنة.

وأود أن أختتم بتهنئة ألمانيا بحرارة على صياغة مشروع القرار الممتاز هذا. فهو بالإضافة إلى تصوراته العملية، يتضمن رسالة دعم لا غنى عنها للشعب الأفغاني. وقد ظل أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرون يتوقون إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): ينوه وفدي مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان. وإننا نشاطر تفاؤله بأن إبرام تسوية مقبولة أصبح قريب المنال، شريطة أن يعبر القادة الأفغان المنطقة السياسية الوعرة التي أمامهم بروح بنَّاءة وباستعداد حقيقي لتقديم التنازلات من أجل المصلحة الأكبر للشعب.

ورغم أن الإرهاب تسبب في التدخل العسكري في أفغانستان، فإن على المجتمع الدولي أن يواجه طائفة واسعة من التحديات في المجهود الرامي إلى استعادة الاستقرار الطويل الأجل إلى البلد. ويحدونا أمل قوي في ألا يتخلى العالم عن أفغانستان ما إن تتحقق الأهداف العسكرية والأمنية العاجلة للتحالف الدولي بقيادة أمريكا. ومما تعلمناه من تجربة الماضي ينبغي أن نبذل كل جهد لضمان ألا تُترك أفغانستان في حالة دولة منهارة يحكمها مختلف أمراء الحرب. فتوفر تربة خصبة لتفريخ نوع الإرهاب الذي هز العالم في أيلول/سبتمبر.

وستقتضي إعادة بناء البلد تخصيص موارد ضخمة وطويلة الأجل، واهتماما مستمرا من المجتمع الدولي. وفي تطور لم يسبق له نظير، توجد الآن حكومة مؤقتة، لا تحظى بدعم العالم المتقدم النمو فحسب ولكن أيضا بدعم البلدان المجاورة، التي لديها كلها مصلحة كبيرة في استقرار أفغانستان. وعندما تتولى الحكومة المؤقتة مهامها في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، فإنها ستفعل ذلك بشعور عميق بحسن نية المجتمع الدولي ودعمه السياسي، وكذلك بوجود إمكانيات جيدة للمساعدات الدولية الضخمة لتعمير البلد الذي دمرته الحرب.

الاتفاق الذي أبرم مؤخرا في بون يعبر عن توافق الآراء بين الأطراف الأفغانية، وهذا إنجاز لم يسبق له نظير، ويمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وترحب ماليزيا من أعماق قلبها بهذا التطور وتأمل أن يوفر الأساس اللازم لبناء حكومة قوية قابلة للاستمرار في أفغانستان. ويعود فضل كبير إلى الممثل الخاص الأخضر الإبراهيمي وفريقه لجهودهم التي لا تكل ومهاراتهم التفاوضية الممتازة في تيسير هذا الإنجاز البارز في التاريخ الأفغاني. ونعرب أيضا عن تقديرنا لجميع أعضاء المجتمع الدولي الذين أسهموا في العملية السياسية الأفغانية، بما في ذلك حكومة ألمانيا على جهودها، وعلى استضافتها المؤتمر التاريخي في بون الذي تمخض عن الفتح الكبير الذي نشيد به جميعا.

إننا في مرحلة حاسمة من تاريخ أفغانستان. وفي هذه المرحلة البالغة الأهمية، سيكون لما نقرره، نحن أعضاء المجتمع الدولي، في الأيام والأسابيع المقبلة، فيما يتعلق بأفغانستان، آثار واسعة النطاق على ذلك البلد. ولذلك فإن تحذير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من ''الحلول المستعجلة'' وشعور المانحين بالإرهاق ينبغي أن يؤخذ مأخذ الجد. ووضع ''خطة مارشال'' للبلد، لتيسير إنشاء مؤسسات خاصة وحشد الموارد على المدى البعيد، يجب اعتباره جهدا جديا لإصلاح البلد الذي دمرته الحرب.

وتتطلع ماليزيا إلى الإصلاح السريع لكل المؤسسات في أفغانستان وإلى تحويلها، بمساعدة المجتمع الدولي، من بلد دمرته سنوات طويلة من الحرب إلى بلد ديمقراطي إسلامي حديث، يتمتع بكل صفات الدولة القومية القابلة للاستمرار، وعضو فخور بنفسه وعامل بالكامل في المجتمع الدولي. ونتطلع إلى القيام بدور بناء في الإسهام في تلك العملية.

ولكن التعمير ينبغي ألا يقتصر على الإصلاح المادي للبيئة الأساسية الخربة أو على ضمان قيام دولة قابلة للاستمرار اقتصاديا. بل يجب على العالم أن يغتنم هذه الفرصة لإعادة صياغة الأسس الاجتماعية – الاقتصادية لأفغانستان، ومساعدة شعبها على التخلص من أساليب السلوك المأساوي وأنماط ماضيها غير السعيد، الذي ظلت ثقافته ''أمراء الحرب'' ولا تزال من سماته المميزة.

وفي حين أن إنشاء حكومة نيابية مؤقتة عريضة القاعدة لا يزال يمثل الغاية السياسية الأخيرة، فإنه ينبغي بذل كل جهد لمعالجة مظالم الجماعات العرقية التي تشعر بأنها ظلت مهملة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا. واتباع سياسات عرقية لا يخدم سوى تعزيز المصالح الضيقة لأمراء الحرب وشيوخ القبائل ويجعل مهام بناء الأمة أكثر صعوبة. وينبغي اتباع سياسات المصالحة والاندماج الاجتماعي بصورة نشطة. فقد أهملت مصالح الأفغان العاديين زمنا أطول مما يجب. وينبغي للأمم المتحدة، بتوجهها الذي يتخذ من الإنسان محورا، أن تضطلع بدور هام في هذه العملية.

وثمة خطوط انقسام خطيرة واضحة في الحكومة الجديدة، تضرب بجذورها في انقسامات البلد العرقية المريرة وثقافة ''أمراء الحرب'' السائدة فيه. وبذلك فإن الحفاظ على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في بون سيمثل تحديا هائلا. ولكن مما لا يمكن إنكاره أن مستقبل أفغانستان اليوم أشرق مما كان عليه قبل بضعة أسابيع. ويجب على الأمم

المتحدة والمجتمع الدولي تعزيز عزمهما على مساعدة أفغانستان على مواجهة هذه التحديات مباشرة والاستمرار في حث الأطراف الأفغانية التراعة إلى الحرب في أغلب الأحيان لتظل ملتزمة بروح اتفاق بون.

ويتوقف الأمر على أن يركز مختلف القادة الأفغان طاقاتهم على العمل على تحقيق مصالح الأفغان العاديين. إن مقاليد الأمور الآن بأيديهم تماما. وقد أورد الأمين العام ذلك بلباقة في رسالته التي وجهها إلى القادة الأفغان المجتمعين في بون في بداية المحادثات:

''أنتم الذين تتحملون هذه المسؤولية يجب أن تبدوا شجاعة لم يسبق لها نظير. ويجب عليكم أن تضعوا مصالح شعبكم أولا، فوق كل الاهتمامات الأخرى. وحينها فقط ستتوفر لهذه العملية – هذه المحاولة لكسر دوامة الشقاء والعوز، والصراع والعنف – فرصة للنجاح.

وعن موضوع نشر قوة أمنية دولية، يؤيد وفد بلادي من حيث المبدأ نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وسننظر بالإيجاب في المشاركة فيها ضمن ذلك الإطار. ونلاحظ تبريرات السفير الإبراهيمي لنشر قوة أمنية متعددة الجنسيات على نحو عاجل، دعماً لعملية السلام. ومع ذلك، وبما أن لدينا الآن تسوية سياسية، فإنه ينبغي البدء فوراً بإنشاء قوة لحفظ السلام على الأرض دعماً للتسوية السياسية القائمة المتفق عليها بين الأطراف. وينبغي لهذه القوة أن تكون جاهزة لتحمُّل المسؤولية والحلول مكان القوة المتعددة الجنسيات حالما يكون ذلك ممكناً من الناحية العملية.

ولقد اتخذ الزعماء الأفغان في بون بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ خطوة واعدة بالخير صوب إنشاء حكومة مستقرة تعقب حركة طالبان – وكان ذلك حدثا غير عادي جمع بين ممثلي المجموعات العرقية التي لم تكن قادرة في الماضي على التعاون فيما بينها. ولا يخفى أن فترة الانتقال من الإدارة المؤقتة إلى السلطة الانتقالية ستكون فترة صعبة إذا فشل الزعماء الأفغان في إظهار الإرادة السياسية المطلوبة للحفاظ على روح بون. والمؤكد أن المجتمع الدولي لا يعوزه التصميم على تعزيز السلام، وتقديم الإغاثة الإنسانية إلى الأفغان اليائسين، وتيسير أعمال التعمير.

وقد يجد إخواننا الأفغان، لدى التفكير في مستقبلهم، أنه من المجدي التأمل في الاقتباس التالي:

''إن أجلّ فكرة هي الله؛ وأعظم شيء هو الحب؛ وأعظم سر هو الموت؛ وأعظم تحدٍّ هو الحياة؛ وأكبر مضيعة للوقت هو الكُره؛ وأعلى الأهواء كلفة الكبرياء''.

وإننا نأمل وندعو أن تأتي السنة الجديدة والسنوات التي تعقبها بالسلام والهدوء إلى أفغانستان الشقيقة.

السيد صن جون – يونغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة عن أفغانستان. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريريه المنفصلين.

إن الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر أحدثت تغييراً أساسياً في بيئتنا الأمنية، وحشدت العالم بأسره ضد الإرهاب في وحدة غير مسبوقة. وفي الوقت نفسه، أتاحت هذه الحرب العالمية على الإرهاب لشعب أفغانستان، فضلاً عن الأمم المتحدة، فرصة ذهبية لإنهاء صراع مدمِّر استمر عقوداً من الزمن، ولإعادة بناء الأمة الأفغانية.

والمهمات التي يتعين في هذه المرحلة أن تضطلع بها الأمم المتحدة في أفغانستان مهولة جداً ومتعددة الأوجه، إذ تشتمل على أبعاد سياسية، وعسكرية، وإنسانية، واقتصادية، وأخرى تتصل بحقوق الإنسان. ويقدِّر وفد بلادي عظيم

التقدير التدابير السريعة والكفؤة التي اتخذها الأمين العام وإدارته في أعقاب الهجمات الإرهابية. ونود أيضاً أن نشيد إشادة خاصة بالسيد الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده المثالية لحفظ السلام التي أفضت بجميع الأطراف الأفغانية إلى إبرام اتفاق سياسي تاريخي.

وجمهورية كوريا ملتزمة ببذل قصارى جهدها لمساعدة أفغانستان في هذه الأوقات العصيبة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلّق على بضع مسائل يجد وفد بلادي أنها هامة بصورة خاصة.

أولاً، فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لأفغانستان، نهنئ جميع الأطراف الأفغانية التي اجتمعت واتفقت على عملية سياسية مفصَّلة. ويحدونا أمل صادق في أن ينفِّذ الشعب الأفغاني بأسره الاتفاق كاملاً، بروح من الاحترام المتبادل والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف العرقية والأجيال، وبهدف إنشاء حكومة شرعية في نهاية المطاف، وإعادة إدماج أفغانستان في المجتمع الدولي. وخلال هذه العملية، ينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المجاورة والبلدان المهتمة الأخرى، أن يقدم كامل الدعم إلى أفغانستان التي عانت من الإهمال سنوات عديدة. وينبغي لنا جميعاً أن نمتنع عن السعي إلى تحقيق مصالح وطنية ضيِّقة، وأن نساعد الأفغان على استعادة حقهم في السلام والاستقرار. وترحب جمهورية كوريا حقا بتدشين السلطة الأفغانية المؤقتة، وترغب في إقامة علاقة ودٍّ وتعاون مع أفغانستان.

وثانياً، يود وفد بلادي أن يشير في هذا الصدد إلى أهمية صون السلم والأمن في جميع أراضي أفغانستان الشاسعة. ونحن نقدِّر لمجلس الأمن مواصلة اهتمامه بهذه المسألة ومناقشتها، بما في ذلك الاستعدادات الجارية للإذن بإيفاد قوات دولية لتقديم المساعدة الأمنية لمناطق معينة في أفغانستان.

ومنذ الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر، ما فتئت جمهورية كوريا تجري مشاورات وثيقة مع دول أخرى بغرض المشاركة في التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب في أفغانستان، وذلك بطرق منها إمكان إيفاد وحدات للدعم في مجالي الطب والنقل.

ونقطتي الثالثة تتعلق بالأزمة الإنسانية في أفغانستان – التي هي الآن أكثر المسائل إلحاحا وأهمية والتي يتعيّن على المجتمع الدولي أن يتصدى لها. فالحالة الأليمة التي يعيشها ملايين الأفغان من اللاجئين والمشردين في الداخل قد أخذت تتدهور بسرعة في الأشهر الأخيرة. ونحن نقدِّر عظيم التقدير جهود الإغاثة التي تبذلها جميع المنظمات الإنسانية وموظفوها، ونناشد الشعب الأفغاني بإلحاح كفالة سلامة موظفي الإغاثة الإنسانية وحرية حركتهم عند دخولهم البلاد.

وجمهورية كوريا في صدد تنفيذ تعهدها بتقديم مساعدات إنسانية واقتصادية طارئة، عينيّة ونقدية، قيمتها ١٢ مليون دولار، إلى أفغانستان والبلدان المجاورة، استجابة للنداء العاجل الذي وجّهه الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر. ونحن على استعداد لمواصلة بحث المزيد من السبل والوسائل لتقديم المساعدة بالتشاور مع الأطراف الفاعلة الأخرى في مختلف المنتديات الدولية.

وأخيراً، يرحب وفد بلادي بالبحث الجاري بين الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بشأن تقديم مساعدات طويلة الأجل بغية إعمار أفغانستان وإنعاشها. وفي ضوء اتساع أراضي أفغانستان وكبر عدد سكانها وحالتها الاجتماعية – الاقتصادية المريعة، فان ذلك يمثِّل مهمة مهولة ومعقّدة جداً. ويحدونا الأمل في وضع خطة رئيسية تكون عملية وممكنة التنفيذ، فضلاً عن تقسيم العمل على نحو جيد التنسيق بين المعنيين بتلك الخطة.

وتشارك جمهورية كوريا بنشاط في اجتماعات تعمير أفغانستان وإنعاشها، وسوف تواصل القيام بذلك، وهي على استعداد تام للاضطلاع بدور بنّاء في هذا المسعى.

إن بعد غد – أي يوم ٢٢ كانون الاول/ديسمبر– هو يوم تاريخي لجميع أبناء الشعب الأفغاني الذي ابتلي بالحرب والصراع على مدى عقود. ونأمل أن يتمكنوا مع تدشين السلطة المؤقتة من طي صفحة تاريخهم المأساوي وبدء عهد جديد من الحرية والازدهار واحترام كرامة الانسان. وينبغي للأمم المتحدة، احتراماً منها لسيادتهم وسلامة أراضيهم وتقرير مصيرهم، أن تضطلع بدور رئيسي في مساعدتهم على إعادة تأليف حكومة ديمقراطية وإنشاء مجتمع حر تحترم فيه حقوق الإنسان من جديد.

ويود وفد بلادي أيضاً أن يغتنم هذه المناسبة ليؤكد على الدور الهام الذي يتعيّن أن تضطلع به المرأة بوصفها الراعية الأولى لأسرتها والطرف الرئيسي العامل على إحداث تغيُّر إيجابي في بناء ثقافة السلام في أفغانستان.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تمام التأييد مشروع القرار المتعلِّق بأفغانستان الذي نشارك في تقديمه، ويؤكد من جديد التزام كوريا الراسخ بإيجاد أفغانستان جديدة.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أثني على ممثل الأمم المتحدة الخاص الأخضر الإبراهيمي وزملائه لإسهامهم الهام في الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الطوائف الأفغانية الأربع في بون في وقت سابق من هذا الشهر. وقد أبدى الممثلون الأفغان قدرا كبيرا من الشجاعة والمقدرة القيادية.

وتعرب النرويج عن ترحيبها الحار بهذا الاتفاق ويسرها أن تنوِّه بالتعاون القائم بين الأفرقة الأفغانية واستعدادها للتوصل إلى أرضية مشتركة تستند إليها إقامة إدارة مؤقتة. وستكون لاتفاق بون أهمية حاسمة بالنسبة للجهود التي تبذل من أجل بلوغ سلام دائم في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن تنفذ جميع الأطراف الأفغانية هذا الاتفاق الآن وأن تحترمه.

وتعزيزا للعملية السياسية، فمن الحيوي أن يلتزم المجتمع الدولي بمد يد المساعدة للشعب الأفغاني في هذه الفترة الحاسمة. وستواصل النرويج تقديم الدعم السياسي للسيد الإبراهيمي وتوفير الدعم المالي للإدارة المؤقتة في كابول. ومن الأهمية بمكان أن تتمكن الإدارة المؤقتة بأسرع ما يمكن من القيام بقدورها كهيئة حاكمة. وبدون ذلك لن يمكن للأفغان أن ينهضوا بعملية التنمية بأنفسهم.

وأرى من الإنصاف القول بأن المجتمع الدولي يعقد آمالا كبارا على قدرة الأفغان وممثليهم على الاضطلاع بدورهم في هذه العملية التاريخية. ونتوقع أولا وقبل كل شيء أن يتم حل الصراعات ومواجهة التحديات بطرق سلمية وديمقراطية. كما نتوقع إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفل. وسوف تتوقف مشروعية السلطات الأفغانية الجديدة إلى حد كبير على قدرتها على ضمان حقوق الإنسان الأساسية لشعبها. وترحب النرويج بالجهود المبذولة لكي تشارك المرأة مشاركة نشطة في العملية السياسية. فلا يمكن تحقيق الحكم النيابي الحقيقي في أفغانستان ما لم تشارك المرأة فيه مشاركة كاملة.

وسترأس النرويج فريق دعم أفغانستان في عام ٢٠٠٢. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه المجموعة غير الرسمية من المانحين في الإسهام في المصالحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم في استدامة السلام والتقدم في ربوع أفغانستان. ويتعيَّن التصدي بدون إبطاء للاحتياجات الهائلة على الصعيد الإنساني وصعيد التعمير، ويجب أن يتسم الالتزام الدولي بمنظور طويل الأجل. وستركز مجموعة دعم أفغانستان على تحسين التنسيق بين الجهات المانحة فيما يتعلق بمختلف الجهود الدولية وكفالة المراعاة لاعتبارات حقوق الإنسان لدى تقديم المعونة.

ويجب إيلاء اهتمام فوري لبعض المجالات من قبيل التعليم والأمن الغذائي والإجراءات المتعلقة بالألغام وإعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة إدماجهم. ونريد أن نشجع على الأخذ بنهج شامل ومنسق ومتماسك يسهل الانتقال إلى عملية التعمير والتنمية الأطول أمدا. ويجب توفير موارد كافية لأنشطة المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل من أجل إرساء الأساس الذي يمكن أن تقوم عليه دولة قوية.

وقد يسَّرت التغييرات التي طرأت على الحالة السياسية نقل الأغذية وغيرها من أصناف الإغاثة إلى داخل أفغانستان. بيد أن الحالة الأمنية داخل البلد لا تزال تشكل عقبة كبرى تحول دون توزيع السلع الإنسانية على من هم في أمس الحاجة إليها. ويجب الآن إعطاء أولوية عالية لحماية المدنيين وسلامة العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وأمنهم.

والتحدي الذي تشكله الألغام الأرضية هائل، ولكننا أحرزنا بعض التقدم في هذا الصدد. فلدى أفغانستان بالفعل أكبر برنامج لإزالة الألغام في العالم. ولكي يجري التعمير وإعادة التوطين سيلزم مزيد من الارتفاع بمستوى الجهود المبذولة في هذا الصدد.

ومن العناصر الرئيسية في التخطيط للتعمير تجنب ازدواج الجهود. وفي المقام الأول من الأهمية تجنُّب وجود وكالات مختلفة يحاول كل منها جذب العملية في اتجاه مختلف. والتنسيق هو المفتاح للنجاح في تقديم الدعم الفعال للشعب الأفغاني. ولا بد من وجود صلة وثيقة ومستمرة بين المساعدة الإنسانية والتعمير، حتى يشكلا عملية مشتركة ومتكاملة. ويجب أن يواكب الاضطلاع بعملية الإنعاش والتعمير إحراز مزيد من التقدم في العملية السياسية بأفغانستان.

وفيما يتصل بالمساعدة الدولية في إعادة بناء هذا البلد، فلابد من تحسين حالة حقوق الإنسان المثيرة للفزع. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تمتع المرأة من جديد بالخدمات الاجتماعية ولمشاركتها الكاملة في الأنشطة الإنتاجية والاقتصادية. فقد استُبعدت المرأة بشكل فعلي من المشاركة في حياة البلد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويشكل هذا انتهاكا لحقوق الإنسان. ويعاني الأطفال علاوة على ذلك انتهاكات لا تحتمل لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم ولا يتسنى لهم سوى قدر ضئيل من التمتع بالرعاية الصحية والتعليم والتغذية. وتعويضا عن الشقاء الذي عانوه، ينبغي أن يشكلوا محور الجهود التي نبذلها. والتعليم، ولا سيما تعليم البنات، هو من أفضل المنجزات التي يمكن أن نحققها في هذا الصدد من أجل مستقبل أفغانستان. وكلما أسرعنا إلى الاستثمار فيه كلما عجلنا بإفادة أفغانستان من عائداته.

ويلزم فيما نقوم به من تخطيط بعد ذلك أن نكفل تحوُّل البيانات التي ندلي بها عن تولي الأفغان زمام أمورهم إلى واقع. ويجب أن نتجنب وفود الأشخاص والمعدات على نطاق واسع إلى البلد قبل أن نعرف ما نريد نحن والأفغان تحقيقه، وكيفية ذلك. وينبغي تقييم الجهات الدولية الفاعلة في مجال المساعدات الإنسانية والتعمير على أساس التأثير الذي تحدثه في المدى الطويل، وليس على أساس من يسبق إلى رفع رايته. ويلزم أن نبني على قدرات الطوائف المحلية الكثيرة التي أنشأت بالفعل برامج ومشاريع في قطاعات كالتعليم والصحة والمياه والمرافق الصحية. ولعلنا نحدث تأثيرا أسرع وأكثر إيجابية إذا بنينا على طابع اللامركزية الذي يتسم به المجتمع الأفغاني. وفي هذا الصدد، يجب أن نستفيد بقدرات وشبكات المنظمات غير الحكومية. فهذا من شأنه أيضا أن يساعد على تعزيز المجتمع المدني الأفغاني. ومن المحتمل أن تشكل الاستعانة بالسلطات المحلية نهجا أكثر

فعالية في إظهار الاحتياجات المحلية. إذ يتناسب العمل مع هذه المحليات مع التقاليد الأفغانية.

وقد أحدثت المأساة الأفغانية أثرا هائلا على البلدان المجاورة. فقد ألقى نزوح المشردين بأعداد غفيرة عبر الحدود عبئا غير مسبوق على كاهل المجتمعات المعنية. ومن ثم يلزم أن تكتسب جميع الأنشطة التي نضطلع بها بعدا إقليميا. وينبغي اتخاذ جميع الخطوات بالتشاور الوثيق مع البلدان المجاورة لأفغانستان.

لقد تأخر كثيرا العمل على كسر حلقة الحرب والشقاء المفرغة في أفغانستان. وينبغي إشراك الأفغان أنفسهم، ولا سيما النساء، من جميع المناطق والفئات العرقية، في عملية تقديم المساعدة الإنسانية والتعمير برمتها. ويجب أن يُحكم شعب أفغانستان قبضته على مقاليد مستقبلها. ومن الواضح أن تعمير أفغانستان في أعقاب صراع عنيف وكوارث طبيعية على مدى ٢٠ عاما يمثل مهمة أكبر من أن تنفرد بتمويلها مجموعة المانحين التقليديين الصغيرة. ومن الضروري الآن أن يلتزم المجتمع الدولي بتقديم المساعدة في المجالين السياسي والمالي على حد سواء.

السيد فادايفارد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره الشامل الذي قدمه عن الحالة في أفغانستان بمختلف جوانبها. وأود أيضا أن أشكره على التزامه الشخصي تجاه أفغانستان وقراره بإحياء مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي، والتي ساعدت على نجاح مؤتمر بون. ولاشك أن الدور الذي قام به السيد الإبراهيمي، ونائبه السيد فندريل، وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، والذين ما برحوا يقومون به، ذو أهمية كبيرة في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة للأزمة الأفغانية. وأكرر استعداد حكومتي التام لتقديم كل ما يمكن من مساعدة ودعم لهم في مهمتهم الصعبة.

وعلى العكس من الجو الكئيب الذي ساد مناقشتنا الأخيرة بشأن أفغانستان في الجمعية العامة، فإنه يسعدنا أن نلاحظ أن الكثير من الأمل والتفاؤل يسود مناقشتنا هذا العام. والآن، وبعد أكثر من عقدين، فإن هناك احتمالات فعلية لإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة وممثلة لكافة طوائف الشعب، ومتعدد الأعراق في أفغانستان التي مزقتها الحزبية والحروب. وفي غضون يومين، وعلى أساس اتفاق بون، الذي أقرته كل الأطراف الأفغانية بصورة أو بأخرى، ستتولى مقاليد الحكم سلطة مؤقتة في العاصمة الوطنية لأفغانستان، وهو تطور لا ينبغي التقليل من أهميته.

ونحن سعداء لأن هناك أملا حقيقيا الآن في وضع الأسس الضرورية لتمكين الأفغان من أن يولّوا ظهورهم لما تحملوه من معاناة بالغة عبر عقود عديدة. وبالنسبة لحكومتي، ومصالحها التي ستتحقق على أفضل وجه باستعادة السلم والهدوء في أفغانستان، فإن هذا التطور يبعث على السعادة والغبطة البالغين. ونأمل أن يؤدي المناخ الجديد إلى وقف كامل لإنتاج المخدرات والاتجار بها، وتوفير الملاذ للإرهابيين والمتطرفين على التراب الأفغاني، وحل مشكلات اللاجئين الأفغان، ومن ثم المساعدة على إقامة الاستقرار، الذي طالما راوغ أفغانستان والمنطقة.

وقد شرع الأفغان الآن في عملية طويلة نسبيا ومعقدة لإحياء الوحدة بين الجماعات العرقية الأفغانية، وهو شرط ضروري لقيام الأمة الأفغانية وتحقيق سلامتها الإقليمية. ولقد أدى انعدام الوحدة العرقية إلى تمزيق السلام وجلب كارثة للشعب الأفغاني. والحق أن السلطة المؤقتة التي ستضع الأساس اللازم لعقد مجلس الشورى الطارئ والدستوري (اللويا جيرغا) وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، تمثل أفضل أمل لإحياء الوحدة العرقية الأفغانية وإحلال السلام وعودة الحياة الطبيعية في أفغانستان.

ولكن ليس هناك أي مجال للشعور بالرضا بما هو كائن، فالحالة في أفغانستان ما زالت محفوفة بالمخاطر وبعيدة عن الاستقرار. فزعماء طالبان الذين ما زالوا مطلقي السراح يشكلون خطرا على الحكومة الأفغانية الوليدة. ويشير المؤتمر الصحفي الذي عقده بعض أعضاء طالبان خارج الأراضي الأفغانية في الأسبوع الماضي، ضمن جملة أمور، إلى أن هناك على الأقل بعض عناصر قيادة طالبان المدحورة التي تنوي القيام بدور مثير للقلاقل في المستقبل. ونؤمن بأن من واجبنا ألا نسمح لهذه العناصر بالقيام بذلك وأن أي محاولة خبيثة جديدة يجب وأدها في مهدها.

إن شعور بعض الزعماء الأفغان بشيء من الارتياب والمرارة أثناء الحرب الطويلة هو سبب آخر يدعو إلى القلق. إلا أننا واثقون، من أن جميع الأفغان، سيرتفعون فوق خلافاتهم الطائفية الضيقة، في ظل البيئة الجديدة، وأن تحقيق الوحدة الوطنية لأفغانستان والسعي لضمان الرفاه للشعب الأفغاني سيتجاوز المنافسات والقضايا غير الجوهرية. وفي هذا السياق، فإن ما حدث في أعقاب انهيار طالبان، هو سبب يدعو للأمل والتفاؤل. وأملنا أن تواصل الجماعات الأفغانية الامتناع عن أعمال الانتقام غير المشروعة وأن يسود الود بين الجماعات ويتأصل.

إن تعمير أفغانستان وإصلاح البنية الأساسية في البلد أمران لا بد منهما، وبدونهما ستظل استعادة السلام والحالة الطبيعية في البلد بعيدة المنال. ويتطلب تحقيق أي تقدم في هذا المجال التزاما دوليا مستداما على مدى السنوات المقبلة. وما من شك في أن الاستثمار السخي من جانب المجتمع الدولي في إعادة بناء أفغانستان حاليا سيكون له مردوده إذ أنه سيجنب المنطقة والعالم بأسره أن يصبح هذا البلد من جديد مصدرا لعدم الاستقرار في المستقبل. وفي رأينا أن هناك حاجة إلى صياغة إطار لتعمير أفغانستان في أقرب وقت ممكن. ونعتقد أن إعادة بناء النظام التعليمي الأفغاني، وتشجيع الأفغان على القيام بدور نشط في عملية صنع القرار، ووضع برنامج لاستبدال زراعة الخشخاش وتمويل عودة اللاجئين هي أمور ينبغي أن تبرز بين المهام ذات الأولوية أثناء فترة التعمير. ونحن نشجع بقوة على استمرار وتكثيف برنامج الغذاء من أجل التعليم، ولا سيما للفتيات. فذلك يحقق هدفين دفعة واحدة: فهو يساعد على إطعام الأطفال الأفغان الذين يعانون سوء التغذية، ويوفر في الوقت نفسه حوافز غذائية لزيادة أعداد الطلاب المسجلين في المدارس وزيادة نسبة حضورهم. وعلاوة على ذلك، فإننا نشجع أيضا البلدان والمدن على اتساع العالم بأن يرعى كل منها تعليم مقاطعة أو مدينة أفغانية.

وبلدي، بما له من خبرة في التعامل مع الأفغان، وتمتعه بميزة الاشتراك معهم في لغة واحدة، على أتم الاستعداد للمساعدة في كل مجال ممكن لتعزيز هدف عملية التعمير في أفغانستان.

وأثناء سنوات الحرب والمحنة في أفغانستان، كانت جمهورية إيران الإسلامية تقف إلى جانب الشعب الأفغاني. وقد استضفنا على أرضنا لأكثر من عقدين ما يزيد على مليوني لاجئ أفغاني و لم نحاول أن نضعهم في مخيمات. وأتيحت لهم الفرصة لأن يختلطوا بالمجتمع الإيراني وأن يعملوا. وعلى الرغم من العدد الكبير من اللاجئين الذين نستضيفهم، فقد حصلنا على مساعدة دولية ضئيلة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى القيود الاقتصادية الداخلية في السنوات الأخيرة، إلى سوء تأثير مشكلة اللاجئين على المجتمع الإيراني. إلا أننا ما زلنا ملتزمين تماما بواجباتنا الأدبية والقانونية النابعة من الصداقة التاريخية التي تربط بين الشعبين الإيراني والأفغاني، كما أننا ملتزمون بالصكوك الدولية التي تنظم موضوع اللاجئين. ونحن نتوقع من المجتمع الدولي، في هذا الصدد، أن يظل أيضا متمسكا بالتزاماته بتوفير المساعدة الكافية للاجئين في إيران،

بما في ذلك توفير الأموال الضرورية لعودة الأفغان اللاجئين، عن طواعية، إلى ديارهم، في إطار تعمير أفغانستان.

وأود أن أذكر أيضا بأن حكومتي، التي كانت تدرك طبيعة زعماء طالبان الشريرة، لم تسمح لنفسها أبدا بالسير في الطريق المؤدي إلى إرضائهم. بل على العكس، فإننا لم ندخر جهدا في مساعدة المقاومة الأفغانية ضد طالبان. ونحن سعداء لأن نهجنا البعيد النظر كان له مردوده في نهاية المطاف، ولأن الجبهة المتحدة التي قادت المقاومة الأفغانية، اضطلعت بدور أساسي ومحوري في تطهير التربة الأفغانية من قيادة طالبان.

وتتوقع جمهورية إيران الإسلامية أن توضع اهتماماتها في الحسبان في الحقبة الجديدة التي ستعقب انهيار طالبان. ونتوقع من الزعماء الأفغان الجدد، الذين يربطنا بهم تاريخ طويل من الصداقة والتعاون، أن يبذلوا كل ما في وسعهم لاستئصال زراعة الخشخاش من بلادهم وما يتصل بتلك الزراعة من أنشطة. وهم يدركون تماما ما لحق بنا من ضرر جسيم نتيجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات الذي ينطلق من الأراضي الأفغانية. ونحن ندرك أيضا تماما أن الحالة في مناطق زراعة الخشخاش السابقة تنذر بالخطر ونحن على أتم استعداد للمساعدة ونشجع المجتمع الدولي على المساعدة في هذا الصدد.

وعلى الرغم من انتهاء الحرب وانهيار طالبان، فإن أكثر من ستة ملايين أفغاني على شفا الموت جوعا نتيجة جيل من الحرب، وثلاث سنوات من الجفاف، والأهم، نتيجة لسياسة طالبان في السنوات الخمس الأخيرة. وقد أدى القصف الشديد للأراضي الأفغانية مؤخرا إلى تفاقم الحالة. ومن ثم، فهناك حاجة ماسة إلى أبعد الحدود، وكأولوية أولى، لإمداد معظم أجزاء أفغانستان، ولا سيما المرتفعات الوسطى، بالأغذية هذا الشتاء، وإلا فإن الأزمة الغذائية الحالية قد تزداد سوءا وتتحول إلى أزمة لاجئين وتسفر عن خسائر في الأرواح وتدفُّق المزيد من اللاجئين على البلدان المجاورة. ولتيسير توفير المساعدة لأفغانستان، اتخذت حكومتي جميع التدابير الضرورية في المناطق الحدودية، وبلدي على أتم الاستعداد لتوصيل الأغذية وغيرها من الضروريات إلى ذلك البلد.

ومنذ ثلاث سنوات، عمد طالبان، في زحفهم للسيطرة على الأراضي الأفغانية عسكريا، إلى اقتحام القنصلية الإيرانية العامة في مزار الشريف، وقتلوا بوحشية بعض الدبلوماسيين الإيرانيين وأحد الصحفيين. وكان ما فعلوه وقتها نذيرا بما كانوا يضمرونه لجميع من كان خطؤهم الوحيد هو الاختلاف عنهم. وفي اعتقادنا أن جميع من ارتكبوا هذه الجريمة وجرائم أخرى كثيرة، بما فيها مذبحة أفراد من جماعة هازارا العرقية في المرتفعات الوسطى بأفغانستان، ينبغي أن يخضعوا للمساءلة وأن يُقدَّموا للعدالة. وإننا نتفق تماما مع الأمين العام عندما أعلن في تقريره ما يلي:

”ولا يمكن أن يكون الإفلات من العقاب أساسا يُبنى عليه السلام المستدام والمصالحة والتعمير والتنمية. ومن ثم يجب أن يلتزم الشعب الأفغاني وشركاؤه الدوليون بمعالجة مشاكل الماضي عن طريق إنهاء الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة عما حدث سابقا من تجاوزات“. (A/56/681، الفقرة ٨٣)

ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/55/L.62، الذي يؤكد التزام المجتمع الدولي بمساعدة الأفغان على إعادة بناء بلدهم. وأود أيضا أن أسجل تقديرنا لممثل ألمانيا الدائم وزملائه على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به بمهارة وحذق لدى إجراء المفاوضات والمشاورات حول مشروع القرار هذا.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، نتداول بشأن موضوع ظل يشكل تحديا للمجتمع الدولي على مدى عقود. وهو يمثل أيضا حالة من تلك الحالات في التاريخ المعاصر التي ضحت فيها أمة فقيرة محروقة بالكثير في سبيل قضية العالم الحر، وعاملها المجتمع الدولي في المقابل بتجاهل قاسٍ وعاقبها. ولا يحتاج المرء إلى الإسهاب في وصف التاريخ، ولكن التاريخ كان يمكن أن يختلف لو أن أفغانستان لم تُترك بعد انتهاء الحرب الباردة نهبا للفوضى والصراع لكي تستغلها قوى الشر والعنف والكراهية.

ولسنوات، ظلت أفغانستان موضوعا للمناقشات والقرارات في الأمم المتحدة، مما أدى إلى تفاقم معاناة شعب ذلك البلد الذي مزقته الحروب، لا إلى التخفيف من تلك المعاناة. وقد دفعته عزلته ونبذه إلى اليأس وخيبة الأمل والوقوع في براثن القاعدة، وجماعات من غير الأفغان المنشقين الهاربين من بلادهم، الذين لم يجدوا لهم مكانا أفضل يختبئون فيه أكثر من ظلال البرية والجبال الوعرة في أفغانستان. ولو أن العالم ارتبط بشعب أفغانستان برباط بنَّاء ولم يدر ظهره له، لاختلف الحال اليوم عما هو عليه الآن كل الاختلاف. وما كان يمكن لأسامة بن لادن ورفاقه أن يستغلوا أفغانستان أو ينتهزوا ما يتسم به عادة أهل أفغانستان من كرم الضيافة والمودة المتأصلين وأن يستغلوا ثقة الأفغان فيهم لنشر الإرهاب في العالم.

فعلى مدى ٢٢ سنة طويلة، عانى الشعب الأفغاني معاناة رهيبة على يد الإنسان والطبيعة معا. فقد كان ضحية لاحتلال أجنبي غاشم، واستغلال من العالم الحر، وحرب أهلية واقتتال بين الأشقاء، وقسوة دعاة الحروب المتعطشين للسلطة ومص الدماء، وأنظمة قمعية تفرط في القهر. وقد سمحت الأمم المتحدة لنفسها أيضا بأن تُستخدم كأداة لمعاقبة الأفغان على خطايا لم يرتكبوها أبدا. كما أن الجفاف المدمر الذين ابتلوا به على مدى السنوات العديدة الماضية لم يؤد إلا إلى تفاقم محنتهم القاسية بالفعل.

وفقد أفغان عديدون حياتهم أثناء تلك السنوات الصعبة الحافلة بالاضطراب. واليوم هناك أكثر من ستة ملايين أفغاني تأويهم البلدان المجاورة. وهناك ملايين آخرون إما شُردوا داخل أفغانستان أو أنهم يواجهون مصاعب جمة في أماكن إقامتهم. وبدلا من أن تحصل أفغانستان على المساعدة التي تستحقها بوصفها الميدان الأخير الكبير للحرب الباردة، عُزلت أفغانستان تماما وتحولت إلى أرض خراب اجتذبت الهاربين والمجرمين من جميع أنحاء العالم.

ولكن اليوم، ليس هو وقت الأسى والعبارات الطنانة أو البقاء في جليد الماضي. فتلك آونة مختلفة، تتطلب نهجا جديدا وفكرا جديدا في استجابتنا لواحد من أخطر التحديات التي تواجهها البشرية. وعلينا ونحن نستعرض الحالة في أفغانستان، أن نسترشد بالحاجة لتصحيح أخطاء الماضي. فليس هناك أهم، في سياق جدول أعمال اليوم، من إلحاح مسألة تحقيق السلم والاستقرار الدائمَين في أفغانستان وأهمية ذلك للسلم والاستقرار في العالم بأسره.

ويجب علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار خطورة الحالة الإنسانية في ذلك البلد، التي تقتضي استجابة عالمية تتناسب معها في مجال الإصلاح والتعمير. وإذ يقوم المجتمع الدولي الآن بمكافحة الإرهاب في أفغانستان، نأمل ألا يترك البلد ما إن تتحقق الأهداف العاجلة للحملة العسكرية. وينبغي للبلد الذي دمرته الحرب أن يعاد بناؤه. وينبغي للمجتمع الذي مزقه الصراع أن تلتئم جراحه. وكل هذا يتطلب التزاما ومثابرة. والحل الطويل الأجل لمشكلة الإرهاب في أفغانستان يكمن في استعادة السلم والاستقرار. فأفغانستان المطمئنة مع نفسها وجيرانها أوثق ضمانة ضد أي نشاط إرهابي في المستقبل ينشأ من داخل حدودها.

الواقع أن الأفغان ليسوا الضحايا الوحيدين للمأساة الأفغانية فقد عانت باكستان كثيرا أيضا. إذ ظللنا حوالي عقدين ونصف نوفر المأوى لأكثر من ٣ ملايين أفغاني من خلال مواردنا الشحيحة وبدون أي مساعدة تستحق التقدير من العالم الخارجي. وظل اقتصادنا يعاني، وما زال يعاني، بسبب الحالة في أفغانستان. فالإرهاب المستشري، وكذلك ثقافة المخدرات والمدافع التي نسميها ''ثقافة الكلاشينكوف''، التي تمزق نسيجنا الاجتماعي والسياسي، هي أيضا تراث مباشر للصراع الطويل في أفغانستان. ومع هذا السيناريو الكئيب، ما من بلد في العالم عانى من الصراع في أفغانستان أكثر من باكستان وما من بلد يمكن أن تكون له مصلحة في عودة السلام والاستقرار في أفغانستان أكبر من مصلحة باكستان.

وتدعم باكستان دعما كاملا جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إحلال السلام في أفغانستان. وبالتالي فإننا ندعم جهود الأمين العام وجهود ممثله الخاص، السفير الأخضر الإبراهيمي. وندعم بالكامل ولاية السفير الأخضر الإبراهيمي لتيسير استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان، وكذلك للمساعدة على إنعاش وتعمير ذلك البلد الذي دمرته الحرب. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدورها كميسر في مساعدة الأفغان على إيجاد حلول ناشئة محليا لمشاكلهم وإعادة بلدهم إلى الأسرة الدولية كدولة مسؤولة ممتثلة للقانون.

ويجب هنا أيضا أن أعرب عن عميق تقديري لحكومة ألمانيا على استضافة مؤتمر بون التاريخي بين القادة الأفغان، الذي نتج عنه اتفاق بون الذي مثل معلما بارزا.

وترحب باكستان بكون السيد حامد كرزاي سيؤدي في غضون يومين في كابل، اليمين الدستورية بصفته رئيسا للإدارة المؤقتة. وسنقدم دعمنا الكامل وتعاوننا ليس للإدارة الانتقالية وكل أعضائها فحسب، ولكن أيضا للحكومات المقبلة في أفغانستان، سواء كانت تقليدية أو غير ذلك، في جهودها الرامية إلى استعادة السلم والاستقرار في أفغانستان.

وتظل باكستان على التزامها الكامل بالمحافظة على العلاقة الأخوية مع أفغانستان وستكون مستعدة للمساعدة، كديدنها دائما، على إنعاش باكستان وتعميرها. وتحقيقا لهذه الغاية، اقترح رئيس باكستان عندما خاطب الجمعية في الشهر الماضي إنشاء صندوق استئماني لأفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة، للمساعدة على تقديم المساعدة الإنسانية وكذلك لجهود التعمير والإنعاش الوطني في أفغانستان.

وتعتبر باكستان اتفاق بون تطورا هاما، من حيث أنه يسعى إلى إحداث تغيير أساسي في أفغانستان من خلال الوسائل السلمية وبروح التوافق المشترك بين الأفغان. والاتفاق على الرغم من نقائصه، يمثل خطوة أولى تجاه تشكيل نظام سياسي متعدد الأعراق ناشئ حقا من الداخل في أفغانستان من خلال عقد اللويا جيرغا في الوقت المناسب. ونأمل أن تؤدي هذه العملية إلى إنشاء حكومة نيابية حقا في أفغانستان مقبولة لجميع الأفغان، تعزز الوحدة والاستقرار وتحترم التزاماتها الدولية، بما في ذلك واجباتها تجاه جيرانها. وأي محاولة مدفوعة بعداوات راسخة أو منافسات من الداخل أو ترعاها جهات ذات مآرب من الخارج لتأليب هذا البلد غير الساحلي على أي من جيرانه لن تسفر إلا عن إطالة أمد شقاء وحرمان شعبه، وتأخير انتعاشه الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي وإبقاء المنطقة تتخبط في حالة من عدم الاستقرار.

والمجتمع الدولي، بدوره، يتعين عليه كفالة الدعم الكامل للأمم المتحدة بصفتها المنظمة التي تشرف على تنفيذ

اتفاق بون. وهذا يشمل ضمان النشر المبكر، كما نص الاتفاق على ذلك، لقوة تابعة للأمم المتحدة لصون السلم والأمن في كابل وكذلك في المناطق الأخرى من البلد. وهناك حاجة إلى بذل الجهود للإسراع بنشر هذه القوة وضمان نزع السلاح في كابل والمراكز الحضرية الرئيسية الأخرى التي يتوقع أن تتخذ القوة مواقعها فيها. ويجب على المجتمع الدولي أيضا ضمان ألا تعطي فرصة لسياسة أمراء الحرب، التي عاثت فسادا في الماضي في جميع أرجاء أفغانستان لتعويق إنشاء نظام سياسي مستقر في أفغانستان.

ونأمل أن تغتنم كل الفصائل الأفغانية هذه الفرصة لانتشال بلدها من الهوة التي ظل فيها طوال أكثر من عقدين. وسيتوقف نجاح اتفاق بون على كيفية إبلاء الأفغان بلاء حسنا في إعادة بناء بلدهم من خلال روح التوافق المشترك. وستظل الهياكل القبلية والعرقية ذات أهمية خاصة في أي ترتيب مستقبلي، وبشكل عام، يتوقف الأمر على الأفغان أنفسهم في إصلاح أو إفساد مستقبل بلدهم.

إن الصراع الذي استمر طوال عقدين في أفغانستان أعاد البلد إلى القرن الثامن عشر، إن لم يكن أبعد. فالبلد يفتقر إلى البنية الأساسية بينما لا يزال أهله محرومين من ضرورياتهم الأساسية. وما إن يعود السلام إلى أفغانستان، ينبغي مواصلة تقديم الإغاثة الإنسانية. وما من عملية سلام يمكن أن تنجح بدون دعم مناسب لإعادة بناء هذا البلد الذي دمرته الحرب وإعادة تأهيله. ولذا فإن مما له أهمية مماثلة أن تبلور في الوقت الراهن خطة تعمير وإنعاش شاملة لمرحلة ما بعد الصراع، توضع موضع التنفيذ ما إن يعود السلام إلى أفغانستان.

ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يبدأ العمل فورا بهذه الخطة مع ترتيب التمويل اللازم لدعمها وضمان استمرار تنفيذها. وأي جهد لإعادة البناء في أفغانستان يجب أن يشتمل، في حده الأدنى، على استعادة أنظمة إدارة المياه، وإنعاش الزراعة، وإعادة إنشاء البنية الأساسية وطرق العبور وإعادة بناء المؤسسات، وكذلك المساعدة الإنسانية المستمرة للشعب الأفغاني، لا سيما للنازحين داخليا وخارجيا.

وغني عن التوكيد أنه ينبغي للمجتمع الدولي الآن ألاّ يخذل أفغانستان، كما فعل في الماضي. بل يجب أن يبدي الإرادة السياسية والتصميم على المشاركة ومساعدة الشعب الأفغاني في إعادة بناء السلام واقتصاد بلده. لقد خابت ظنون الأفغان من جراء المعاملة التي عاملهم بها المجتمع الدولي في الماضي. والآثار السلبية المترتبة على ذلك الإهمال بادية للجميع. ويجب ألاّ يتكرر هذا الخطأ.

إننا نفتح صفحة جديدة في أفغانستان. فليكن هذا فألا حسنا بالنسبة لشعبها وللمجتمع الدولي. وباكستان، شأنها شأن بقية المجتمع الدولي، تأمل أن يجلب هذا العهد الجديد تغييرا إيجابيا في أفغانستان. لذا، وبشعور بالأمل والالتزام، نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية. وإننا نؤيد تماما الهدف المتوخى منه لإعادة السلام والأحوال الطبيعية في أفغانستان، فضلا عن دعم عمليات الإغاثة والتعمير هناك. ونأمل أن يدعم مشروع القرار جهود الأمم المتحدة في أفغانستان وأن يسهم فعلا في تحقيق السلام والأمن والتنمية في هذا البلد، الذي تمس حاجته إليها.

إننا إذ نبدأ فصلا جديدا في الملحمة الأفغانية، ينبغي أن نطوي الفصول المريرة وغير السارة للماضي. وعلينا أن ننظر إلى الأمام، لا إلى الوراء. إن جزاءات الأمم المتحدة التي فرضت بموجب قراري مجلس الأمن ١٢٦٧(١٩٩٩) و ١٣٣٣(٢٠٠٠) تمثل تركة مؤلمة للشعب الأفغاني. والآن بعد أن انتهى حكم الطالبان، يجب أن ينتهي أيضا نظام الجزاءات الذي لا يضر سوى شعب أفغانستان. ولدينا الآن قرار مجلس الأمن ١٣٧٣(٢٠٠١)، ذو المدى والنطاق

الأوسع، والذي انتفت معه الحاجة إلى القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) اللذين تناولا مسألة الطالبان بصورة محددة. وبمجرد نجاح الحملة العسكرية الحالية في أفغانستان، ينبغي أن توضع جميع الموارد التي حشدت من أجل الآليات الاقتحامية والعقابية بموجب هذين القرارين تحت تصرف السفير الإبراهيمي حتى يتسنى له أن يستخدمها، إذا طلب ذلك، بشكل مؤات وبناء، في إعادة بناء أفغانستان. إن الأمم المتحدة ستشارك في أفغانستان الغد، لا كرجل شرطة يطارد المجرمين، بل كمضمد وبنّاء، من أجل النهوض بالمصالحة والتعمير في تلك الدولة التي مزقتها الحرب.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): من الأهمية بمكان ومن حسن التوقيت أن تناقش الجمعية العامة الحالة في أفغانستان اليوم، قبل يومين من الخطوة الهامة المتمثلة في تنصيب السلطة المؤقتة. وغني عن القول إن إنشاء السلطة المؤقتة سيكون مجرد بداية لعملية طويلة لإعادة السلام إلى أفغانستان وضمان إعمار البلد. إلاّ أنها بالتأكيد خطوة أولى هامة في الاتجاه الصحيح.

إن الخطوات التالية لإنشاء حكومة أفغانية شرعية ومنتخبة على النحو الواجب، من خلال العملية المتفق عليها في بون، لن تكون يسيرة. وهذه العملية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذا البلد الذي مزقته الحرب طويلا، ستتطلب جهودا مضنية، وصبرا وتسامحا، بل والتزاما راسخا ومشتركا بالسلام من جانب شعب أفغانستان. إن مفتاح نجاح هذه العملية يتمثل في نهاية الأمر، في إرادة الشعب الأفغاني.

من الواضح أيضا، مع ذلك، أن التعاون ودعم المجتمع الدولي سيكون على نفس الدرجة من الأهمية. ففي المقام الأول، وفي ضوء غزارة عناصر عدم اليقين وعدم إمكانية التنبؤ بما قد يحدث في الوضع المحلي- خاصة في غياب المؤسسات التي تكفل الأمن الداخلي - من الضروري أن يساعد المجتمع الدولي في الحفاظ على الأمن، على الأقل في المجالات الرئيسية، ريثما تقام حكومة شرعية. لذلك، نأمل أن يعتمد القرار قيد النظر في مجلس الأمن بشأن نشر قوة دولية للمساعدة الأمنية وأن ينفذ على جناح السرعة.

وتمثل المساعدة الإنسانية مجالا آخر تحتاج فيه أفغانستان إلى دعم المجتمع الدولي وتعاونه الآن. واستجابة للنداء الذي وجهه الأمين العام، السيد كوفي عنان، سبق لحكومة اليابان أن تعهدت بدفع ما يصل إلى ١٢٠ مليون دولار للمساعدة الإنسانية، وستواصل الدعم الفعال للجهود في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، لن نغالي مهما قلنا في التشديد على ضرورة تأمين سلامة العاملين في المجال الإنساني؛ فذلك شرط أساسي لتقديم المساعدة الإنسانية، وأود أن أحث الإدارة المؤقتة على أن تتخذ كل التدابير الممكنة في هذا الصدد.

إن التعاون الكامل للمجتمع الدولي سيكون أمرا لا غنى عنه لتأهيل أفغانستان وتعميرها. إنها مسؤولية المجتمع الدولي لكي يساعد الشعب الأفغاني في مسعاه لاستعادة وتعمير وتنمية بلده. علاوة على ذلك، نعتقد اعتقادا راسخا بأن تهيئة فرصة واضحة لإعمار أفغانستان ستساعد في دعم إرادة الشعب الأفغاني للسعي إلى السلام والاستقرار السياسي.

واعترافا بذلك، تستضيف الحكومة اليابانية في كانون الثاني/يناير المقبل الاجتماع الوزاري المعني بتعمير أفغانستان. وبناء على النتائج التي أسفرت عنها مجموعة من المؤتمرات الدولية - من اجتماع كبار المسؤولين بشأن المساعدة في إعادة تعمير أفغانستان، الذي ترأسته كل من الولايات المتحدة واليابان في واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر

الماضي، إلى اجتماع مجموعة دعم أفغانستان المنعقد في برلين هذا الشهر واجتماع المجموعة التوجيهية لتعمير أفغانستان الذي يعقد في بروكسل اليوم وغدا – فإن المؤتمر الذي سيعقد في اليابان يتوقع أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة هامة لكي يقدم للسلطة المؤقتة ولشعب أفغانستان احتمالات واعدة بالتعمير والتنمية.

إن مشروع القرار الذي نعتمده اليوم، والذي تشارك اليابان في تقديمه، دليل آخر على التزام المجتمع الدولي بالمساعدة في ضمان مستقبل أفضل لأفغانستان. لذلك، فمن الأهمية، سياسيا، أن يعتمد المشروع بتوافق الآراء.

ختاما، أود كذلك أن أقترح أن نطلب إلى الأمين العام أن ينقل مضمون مناقشتنا اليوم، ومشروع القرار الذي نوشك على اعتماده، إلى السيد حامد كرزاي، رئيس الإدارة المؤقتة، كرسالة تنم عن دعم المجتمع الدولي للشعب الأفغاني.

السيد بال (الهند) (تكلم بالانكليزية): لقد ظلت الجمعية العامة طيلة سنوات تتبع نفس الشكليات لدى النظر في هذا البند من جدول الأعمال، لاقتناعها بأن ما نقوله يقع على آذان صماء في كابل وقندهار، حيث كان الطالبان يجثمون على صدر أفغانستان كالكابوس. ولكننا نجتمع هذا العام وقد بدا أن الليل الطويل والكابوس الأطول اللذين عاشهما الأفغان أوشكا على الزوال. ولكن، وحتى لا يكون الأمل الذي لاح في الأفق أملا كاذبا يجب أن يقبل المجتمع الدولي، الممثل هنا، بأن عليه واجب مساعدة أفغانستان حتى يعود إليها السلام والتقدم والرخاء.

لقد اتخذ الأفغان أول خطوة هامة في سبيل تعمير بلدهم في بون، في الشهر الماضي. وستأتي الخطوة التالية بعد يومين، عندما تتولى الإدارة المؤقتة المسؤولية، وعند ذلك تزداد سرعة المسيرة. وسيكون نهاية المطاف نظاما سياسيا عريض القاعدة ومتعدد الأعراق، تمثل فيه جميع الجماعات بالتساوي من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وهذه رحلة شاقة تحتاج إلى شجاعة وعزم ومثابرة، ومن حسن الحظ أن هذه الفضائل كانت دائما موجودة بوفرة في أفغانستان، رغم ما عانته من حرمان.

ويحاول الأفغان الانسحاب من وادي ظلال الموت، ويجب على المجتمع الدولي أن يسير معهم. ولكن علينا أن نقدم لهم ما يحتاجون إليه ويطلبونه من مساعدة، وليس ما نرى أنه الأفضل لهم. لقد فرض على الأفغان ما يكفي من فتاوى من قبل أشخاص ظنوا أن لديهم جميع الإجابات اللازمة. ولا يجوز الاستعاضة عن الفتاوى بالأوامر. فماذا يفعل المجتمع الدولي؟ هناك بعض مبادئ عريضة تجدر مراعاتها.

علينا أن نصغي بعناية إلى ما يريده الأفغان وأن نلبي احتياجاتهم. وستكون أفضل الحلول محلية النشأة، تضرب بجذورها في الواقع الأفغاني. فكل ما يفرض سيرفض أو يذبل. ويجب أن نستخدم المواهب والقدرات المحلية ونرعاها. ففي أفغانستان، ربما أكثر من أي موضع آخر، ستكون الحلول الدائمة الوحيدة هي الحلول التي تعتمد على القدرات المحلية وتنميها. ويجب أن يكون للمرأة الأفغانية دور هام تؤديه ورأي في إنعاش البلد. فالمرأة، بعد سنين من الإهمال الذي عانته في ظل الطالبان، سوف تحتاج إلى عناية خاصة. وليس هناك عصا سحرية. وسيستغرق إنعاش أفغانستان وقتا طويلا جدا ويجب أن يواصل المجتمع الدولي دعمه حتى النهاية.

يجب أن يسترشد الدعم الدولي بشعور بالواجب وبالمشاركة وليس بالسعي إلى خدمة المصلحة الأنانية الضيقة. ويجب أن يلتزم بوحدة أفغانستان وسيادتها ووحدتها الإقليمية واستقلالها. وينبغي الامتناع عن التدخل في الشؤون

الداخلية لأفغانستان. إن ما يحتاج الأفغان إليه من أصدقائهم هو خدمة ذكية وليس اهتمام وكالات الاستخبارات.

الهند مستعدة للقيام بما تستطيعه، على أساس هذه المبادئ. لقد تعهدنا بتقديم مليون طن من القمح إلى الأفغان المحتاجين ونحن على اتصال بالحكومات وبوكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأغذية العالمي، من أجل تسليم هذه المواد بسرعة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أرسلنا شحنتين من معدات الإغاثة الطبية إلى دوشانبي من أجل اللاجئين الأفغان. وهناك خيم وأغطية وبطاطين وشاي وأغذية في الطريق. وفور تحرير كابل، أرسلنا فريقا من الأطباء جوا، مع ٥ أطنان من الأدوية لإعادة تشغيل مستشفى أنديرا غاندي للمرأة والطفل. ونعمل على إقامة مستشفيات وعيادات متنقلة وبرامج للرعاية الطبية والصحية للمرأة والطفل ومعسكرات لتركيب الأطراف الاصطناعية. وأرسلنا معدات وخدمات الإغاثة الطبية إلى مناطق أخرى من أفغانستان، منها مزار الشريف، ويجري التخطيط لإغاثة مماثلة من أجل حيرات. وسنكون على استعداد للمساعدة في جهود إزالة الألغام.

لقد أعلن رئيس الوزراء عن فتح اعتماد بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لإعادة بناء الهياكل الأساسية والاقتصاد. فقبل ١٩٧٩، كانت أفغانستان أكبر شريك في برنامج التعاون التقني والاقتصادي للهند. وكان بين المجالات المشمولة بناء السدود والزراعة والبستنة والمستشفيات والآثار. ونحن على استعداد لتوفير التدريب والمساعدة التقنية بما يلائم احتياجات أفغانستان في مجموعة واسعة من القطاعات.

بعد عقود من الحرب، تظل احتياجات أفغانستان هائلة بحيث لا يمكن تلبيتها إلا بواسطة استجابة دولية منسقة. وستكون ازدواجية الجهود التي نبذلها وتعارض المساعدة المقدمة من المصادر المختلفة، من الأمور المؤسفة. ولتلافي ذلك ومن أجل تأكيد أن ما نفعله هو أفضل شيء بالنسبة لأفغانستان، يجب أن تكون لدينا آلية تتميز بالشمول والشفافية، ويفضل أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة، لتقوم بجمع ونشر المعلومات الخاصة باحتياجات الأفغان والاستجابة الدولية، على أقل تقدير.

ويسعدنا أنه تم إنعاش مجموعة الـ ٢١. وقد شاركنا في اجتماعاتها ونعتقد أن عليها القيام بدور بالغ الفائدة. وانضممنا إلى الجهود الدولية لمساعدة أفغانستان. وكنا في بون، بطبيعة الحال؛ واشتركنا في الاجتماعات المعقودة في الشهر الماضي، في واشنطن وإسلام آباد، حول تعمير أفغانستان. وهناك فريق من الهند في بروكسل حاليا لحضور اجتماع المتابعة الذي يجري هناك اليوم وغدا. وسنواصل مشاركتنا في ما يجري من أمور.

وغني عن البيان أن الإغاثة الطارئة والإنعاش الطويل الأجل، وحتى التطور السياسي لأفغانستان، ستعتمد كلها إلى حد بعيد، على قدرة هذا البلد على ترك ثقافة المدفع. وهذا أيضا يمثل المصلحة الذاتية بقدر كبير لجميع الأفغان، وتقع مسؤوليته على عاتقهم في المقام الأول.

لقد أبدى مجلس الأمن، بقراره ١٣٨٣ (٢٠٠١) المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ثقته في الجماعات الأفغانية بدعوتها إلى ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم. وستكون رغبة الإدارة المؤقتة والهياكل التالية أن يسود السلام في أراضيها. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لدعم سلطتهم ومساعدتهم على إنشاء قوة أفغانية بسرعة. ويجب عليه ألا يفعل ما يقوض السلطة المؤقتة أو يظهر عجزها أمام مواطنيها، مما يزيد من احتمال وقوع الكوارث.

ومع تولي الإدارة المؤقتة السلطة في كابل، نتمنى لها، نحن وجميع أصدقاء أفغانستان، كل نجاح. ونود أيضا أن

نقدم كلمة تحذير. فكلنا وخاصة البلدان المجاورة لأفغانستان، نريد أن نرى بلدا مستقرا وديمقراطيا ومعتدلا تحكمه حكومات ينتخبها الأفغان وتمثل مصالحهم الجماعية، وتحمي حقوقهم الأساسية، وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولن يحصل الأفغان على ذلك إلا إذا حالوا دون عودة المعتقدات الغريبة والقمعية التي كان يمثلها الطالبان خلسة إلى الحكم. فقد ادعى الطالبان أنهم يمثلون البشتون، ولكن السلوك الغريب الذي فرضوه على الأفغان بالقوة كان يتعارض مع ''بشتونوالي''، وأي مدونة قواعد سلوك البشتون، إلى أبعد حد ممكن.

إن صفوف الطالبان تسودها الفوضى. ومن الجائز أنهم فروا إلى جحور حصينة، ولكن إعلان اندحارهم قد يكون سابقا لأوانه، فالكراهية التي أوجدوها والجهات التي رعتهم والرسائل التي دفعتهم ما زالت قائمة. ولا يجوز السماح لها بالتسرب إلى الحكم تحت أقنعة مختلفة أو عن طريق القسم بولاء جديد. ويجب أن يظل اسم الطالبان مرادفا للعنة، مهما اختلفت أشكاله.

قبل أن أختتم، اسمحوا لي أن أتوجه بكلمتي شكر إلى جهتين جديرتين بهما. الأولى إلى السفير الأخضر الإبراهيمي، الذي بذل جهدا جهيدا لتحقيق اتفاق بون. ويسعدنا أنه سيقوم الآن بتنسيق عمل الأمم المتحدة وهي تتابع الاتفاق. والثانية موجهة إلى ألمانيا التي استضافت المحادثات بين الفصائل الأفغانية، والتي أبدت طيلة سنوات التزامها بأفغانستان، بقيامها جزئيا بالمبادرة سنويا بوضع مشروع القرار هذا، الذي اشتركنا في تقديمه.

السيدة ماركوس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): تشكر الولايات المتحدة الوفد الألماني بصدق على ما بذله من جهد حسن التوقيت بشأن مشروع القرار A/56/L.62 عن الحالة في أفغانستان. إن أفغانستان تمر الآن بمفترق طرق، عشية بداية عمل السلطة المؤقتة. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في العمل مع الأطراف الأفغانية في بون بشأن تحقيق تسوية سياسية، وإننا نشيد بالجهود التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد الأخضر الإبراهيمي، وزملاؤه في هذا الصدد. كما نشيد بالأفغان الذين اجتمعوا في بون على شجاعتهم في التوصل إلى اتفاق يعطي الأمل لأفغانستان في مستقبل أفضل. ويعد إنشاء السلطة المؤقتة الخطوة الأولى في عملية تتوخى تشكيل حكومة دائمة عريضة القاعدة متعددة الأعراق تحترم حقوق المرأة والأقليات. وتبشر هذه العملية بحقبة جديدة من السلام والأمن في أفغانستان متحررة من الإرهاب والمخدرات وتعيش في سلام مع جيرانها.

وإننا ندرك التحديات الصعبة التي يواجهها الشعب الأفغاني من أجل جعل ذلك الهدف حقيقة واقعة. والولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على استعداد لمساندة الشعب الأفغاني في جهوده الرامية إلى إقامة حكومة جديدة. ونحن ملتزمون تماما بأداء المهمتين الحيويتين للغاية، مهمة تقديم المساعدة الإنسانية، ومهمة إعادة تعمير أفغانستان لأمد طويل. وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٣٢٠ مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية، وهي تعمل مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية والبلدان المجاورة لتلبية الاحتياجات العاجلة للشعب الأفغاني. وقد ساعدنا في تشرين الثاني/نوفمبر في واشنطن على تدشين عملية إعادة التعمير، والتي تهدف إلى مساعدة أفغانستان على الانتقال من الاعتماد على الإغاثة إلى التنمية. وسيساعد الاجتماع الذي يعقد هذا الأسبوع في بروكسل في الإعداد للمؤتمر الوزاري الذي سيعقد في اليابان والمتعلق بإعادة تعمير أفغانستان. وسيكون دعم المجتمع الدولي فائق الأهمية لإعادة بناء أفغانستان وتوفير الاحتياجات الملحة لشعبها.

ويجب أن تستهدف مساعداتنا أشد الأفغان حرمانا وهم – النساء والأطفال – الذين عانوا كثيرا من اضطهاد الطالبان. ولا بد أن يعاد إدماج المرأة في المجتمع الأفغاني كعضو كامل العضوية وفي الحكومة الأفغانية بعد تحررها من نير الطالبان. وكان إشراك امرأتين في السلطة المؤقتة بادرة هامة. ومن خلال مشروع القرار المعروض علينا فإننا ندعو الجماعات الأفغانية إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حريات النساء، اتساقا مع الالتزام الذي قطعته في بون، ومع التزاماتها الدولية.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أضم صوت وفدي إلى أصوات المتكلمين الآخرين صباح اليوم، مؤكدين أن تدشين السلطة المؤقتة يمثل فرصة تاريخية لشعب أفغانستان. ويجب على الولايات المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي المساعدة على ضمان الانتقال إلى السلم والاستقرار والتنمية في أفغانستان.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على التزامه ومشاركته الشخصية في المسائل المتعلقة بأفغانستان. كما أود أن أشيد إشادة خاصة بممثله الشخصي لأفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، على ما اضطلع به من عمل بارز.

إننا نتناول اليوم مشكلة من أهم المشاكل المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة، وهي الحالة في أفغانستان، التي حدثت فيها تغيرات جوهرية في الأشهر الماضية بسرعة ملحوظة. ولا يفوتنا أن ننوه في هذا الصدد بالنتائج الناجحة التي توصلت إليها المحادثات الخاصة بأفغانستان والتي عقدت في بون برعاية الأمم المتحدة. وترحب أوكرانيا بالتوقيع على اتفاق بون، الذي يعد أول خطوة حاسمة على طريق إنهاء الصراع في أفغانستان. ويسعدنا على الأخص أن نبرز الدور الفعال الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في العملية. والواقع أن شعب أفغانستان قد أتيحت له فرصة لم يسبق لها مثيل لبدء حياته من جديد، وبناء دولة تحمي حقوقه، وتدافع عن مصالحه وتحقق آماله. ويعتقد وفدي أن هذه فرصة يتعين على الأفغان والمجتمع الدولي ككل ألا يضيعوها على الإطلاق.

ويتعين وضع اتفاق بون موضع التنفيذ في الميدان. وسيظل الأفغان يواجهون تحديات إنسانية خطيرة ومشكلات أمنية حادة يجب أن تتصدى لها الحكومة والمجتمع العالمي. فإعادة بناء الاقتصاد؛ وإنشاء مؤسسات الحكم والهياكل الأساسية؛ ومسألة اللاجئين؛ وحماية حقوق الإنسان؛ واستتباب القانون؛ والحفاظ على علاقات سلمية مع الدول المجاورة: ستكون كلها من بين المهام ذات الأولوية لدى السلطة الانتقالية.

وفي هذا الصدد، يعد الدعم العالمي أمرا جوهريا. وسيكون المجتمع الدولي بحاجة لأن يلتزم التزاما هائلا، سياسية وماليا، بتحقيق الاستقرار الطويل الأمد في أفغانستان. ولن تكون جهودنا لمساعدة أفغانستان فعالة إلا إذا نُسقت بصورة جيدة وأصبحت جزءا من استراتيجية اقتصادية وسياسية شاملة. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يجب أن تقوم بالدور الأساسي في تيسير تحويل أفغانستان إلى دولة آمنة ومستقرة.

وتعلق أوكرانيا، بوصفها مشاركة تقليدية في تقديم مشاريع القرارات المتعلقة بأفغانستان، أهمية كبيرة على اعتماد مشروع القرار A/56/L.62، الذي أعده وفد ألمانيا، البلد الذي يضطلع بدور خاص في عملية السلام في أفغانستان. ومشروع القرار الذي عرضه بوضوح وسلاسة السفير هانز شوميكر، يعبر بصورة شاملة عن دعم المجتمع الدولي بهدف تحقيق السلم الدائم في أفغانستان.

وإننا نؤكد من جديد استعدادنا للعمل معا على نحو بناء مع الأفغان ومع الدول المهتمة كافة، في السعي للتشجيع على التوصل إلى تسوية سلمية سياسية للصراع في ذلك البلد على أساس القرارات التي اتخذها مجلس الأمن واتخذتها الجمعية العامة.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أعلن وفدي بالفعل عن موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي. وفي ضوء الروابط التاريخية العميقة الجذور التي تربط بين تركيا وأفغانستان، أود أن أضيف الملاحظات التالية.

ستتولى الإدارة المؤقتة لأفغانستان واجباتها في غضون يومين. وسيكون ذلك بداية عهد جديد في تاريخ أفغانستان التي شهدت متاعب في الآونة الأخيرة. وفي الواقع، يمثل مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده اليوم نقطة تحوُّل في تاريخ الشعب الأفغاني.

وسنتمكن بفضل مشروع القرار هذا، الذي يتصدى بصورة شاملة للقضايا السياسية والإنسانية التي تواجهها أفغانستان، من إظهار تضامننا مع هذا الشعب الذي طالت معاناته وإقامة الدليل على عزمنا على مساعدته في هذه الأوقات الصعبة والشاقة.

ونحن نعتبر أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في بون خطوة أولى نحو تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان. وينبغي أن نشيد بالأطراف التي عملت على تحقيق هذا الاتفاق. وأود أن أؤكد بخاصة على الدور الذي قام به السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام، وأعرب عن تقديرنا لجهوده التي لا تعرف الكلل.

ونتوقع أن يستخدم اتفاق بون كأساس لإنهاء المعاناة الشديدة التي قاسى منها الشعب الأفغاني على مدى العشرين عاما الماضية. ومن الأهمية بمكان أن تصبح عملية المصالحة في أفغانستان عملية شاملة، وأن تجمع معا جميع الفئات الإثنية في البلد بروح التعاون.

وليس ثمة ما يدعو إلى أن يكون مصير أفغانستان في مهب الريح. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقوم بدور في هذا الصدد. غير أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الشعب الأفغاني. ولهذا يتحتم على جميع الطوائف في أفغانستان أن تتخلى نهائيا عن مصالحها الضيقة وأن تركز بعد طول انتظار على الهدف النبيل المتمثل في بناء وطن مستقر يتمكنون فيه جميعا من التعايش والازدهار في مناخ من الانسجام والسلام.

وترتبط تركيا بروابط تاريخية وثقافية عميقة الجذور مع الشعب الأفغاني، يرجع تاريخها إلى العشرينات من القرن الماضي. ونظرا لصداقتنا الطويلة العهد، وأنه ليست لدينا خطة خفية أو مصلحة خاصة سوى استقرار ورفاهية أفغانستان، فقد كنا دائما على استعداد للقيام بدور هام في سياق الجهود الرامية إلى ضمان تنمية هذه الدولة الصديقة. وبمستطاع تركيا بفضل خبراتها التاريخية أن تقدم دعما كبيرا لعملية المصالحة وإعادة تأهيل البلد، بما في ذلك تقديم قوات للمساعدة في ضمان تهيئة بيئة أمنية قابلة للاستمرار.

ونحن على استعداد لزيادة مساهمتنا في إعادة بناء أفغانستان كدولة موحدة سياسيا تتمتع بعلاقات ودية مع جميع جيرانها. وباعتبارنا بلدا دأب على إجراء مشاورات منتظمة مع جميع الطوائف الأفغانية، سنواصل بذل جهودنا البناءة من أجل تحقيق هذه الغاية.

والشعب الأفغاني جدير بأن يحتل مكانه اللائق به في الأسرة العالمية بصفته شعبا ينتمي إلى دولة محترمة ومستقرة. وفي هذا الصدد، يتعين على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ويحافظ عليهما. ولن تؤدي النزعات النابذة إلا إلى إخراج عملية هي بالفعل حرجة وحساسة عن مسارها.

ونجد في الوقت الحاضر أن البلد الذي نسميه أفغانستان في خراب. فلقد تم تدمير موارده البشرية والطبيعية. ومن الضروري تعبئة المجتمع الدولي لكي يقدم يد العون لتخفيف حدة هذا البؤس وتكثيف جهود المساعدة التي تقدمها مكاتب ووكالات الأمم المتحدة في أفغانستان للمساعدة في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الأفغاني.

وفي الوقت الحاضر يعيش عدد كبير من المشردين داخليا في حالة من الحرمان تنذر بالخطر، وهم في أمس الحاجة إلى المساعدة الأساسية، بما في ذلك المأوى والتدفئة والغذاء والأدوية.

ومن جانبنا، فإننا على استعداد للمساهمة في الجهود الدولية الرامية إلى تخفيف حدة الصعوبات التي يواجهونها. ولقد قدمنا بالفعل عدة برامج للمساعدة في المجالات الصحية والتعليمية والإنسانية، فضلا عن توفير المأوى والتدفئة والكهرباء للأسر المشردة.

وفي الوقت الحاضر، نرى أن الشعب الأفغاني يحتاج إلى إعادة بناء وحدته ووئامه. ولن تسفر ضروب العذاب التي ذاقها إلا إلى تعزيز أمانيه في تحقيق المصالحة الوطنية. وينبغي أن نكون جميعا على استعداد للمساهمة في تحقيق هذه النتيجة. وبهذا الهدف تؤيد تركيا مشروع القرار هذا وتشارك في تقديمه.

وأختتم كلمتي بالإعراب عن الشكر للوفد الألماني على تعاونه الفعال في صياغة مشروع القرار هذا، الذي يمثل، من دون شك، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

السيد فالديفييسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يعرب وفدي عن امتنانه للأمين العام على تقريره الشامل والمفصَّل الذي قدمه لنا في الوثيقة A/56/681.

ولقد شجبت كولومبيا بإصرار أعمال الإرهاب الدولي التي وقعت في أيلول/سبتمبر الماضي، ووفقا لذلك، فقد شاركت بلا موارية في الدعم الذي قدمه المجلس بالإجماع للعمل العسكري الذي يجري تنفيذه حاليا في أفغانستان.

كذلك، فقد عملنا على نحو حاسم في تلك الهيئة، وتحملنا مسؤوليات محددة فيما يتصل بنظام الجزاءات الفعّال الوحيد ضد الإرهاب الدولي بصفته تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وبخاصة وفقا للقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٦٣ (٢٠٠١) بشأن الحالة في أفغانستان، والتي تجاهلها وانتهكها نظام حكم طالبان السابق بصورة منتظمة.

ونحن على علم بأن الأمم المتحدة تواجه تحديا كبيرا لم يسبق له مثيل. فالقرارات التي اتخذناها في مجلس الأمن والتي سوف نتخذها بشأن أفغانستان – في المجلس وفي الجمعية العامة – تمثل الخطوات الأولى على طريق يؤدي إلى نهاية غير معروفة حتى الآن. ويتعين تحديد الأهداف الأساسية للسلام وإعادة تعمير البلد.

وبغية تحقيق هذه الأهداف، لا بد أن نواصل اتخاذ قرارات فعالة للتوصل إلى حل نهائي للحالة في أفغانستان، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية واحتياجات التنمية.

وبعد، فلن يكون بالمستطاع غرس بذور السلام المستدام والمصالحة وإعادة التعمير في ظل ظروف الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، لا بد أن يكرس الشعب الأفغاني والأمم المتحدة كافة الجهود لمعالجة مشاكل الماضي، وضمان مساءلة المسؤولين عن الإساءات، بما في ذلك الإساءات المرتكبة ضد حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وأود أن أثني على الجهود الحاسمة التي يبذلها التحالف الدولي والشعب الأفغاني لإبعاد نظام طالبان عن السلطة وتفكيك المنظمات الإرهابية التي قدم لها ذلك النظام الدعم والملاذ الآمن.

ونحن مقتنعون بأن أكبر مسؤولية عن إيجاد حل سلمي تقع كلية على عاتق الشعب الأفغاني نفسه. ولهذا نود أن نؤكد على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين شتى الفئات الأفغانية الإثنية والسياسية في بون يوم ٥ كانون الأول/ ديسمبر الماضي. وبموجب هذا الاتفاق، تم إنشاء إدارة مؤقتة تتولى مهامها لفترة مؤقتة من ستة أشهر، يعقبها عقد دورة طارئة لمجلس الشورى (اللويا جيرغا).

ويحدونا الأمل أن تجد الإدارة الانتقالية القدرة الذاتية على احترام حقوق الإنسان وكفالة احترامها، بغية تلبية احتياجات الشعب الأفغاني، والإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي والدولي، والقضاء في أراضيها على أية صلات بالإرهاب الدولي والأنشطة المتعلقة بالتجارة غير المشروعة بالمخدرات. ولن يفضي إلى تحقيق فعّال للسلام الدائم والمصالحة الوطنية سوى اتفاق سياسي يرتكز على إنشاء حكومة تمثيلية حقا ذات قاعدة عريضة ومتعددة الأعراق – حكومة تحترم حقوق الإنسان والالتزامات الدولية لأفغانستان، وتلتزم بالسلام الداخلي، لا سيما مع جيرانها.

ونود كذلك أن نؤكد مجددا على أملنا أن يظل الحل الانتقالي قائما على الحوار الجاري والمرن الذي يشمل قدر الإمكان كل المجتمع الأفغاني. وبالمثل، يحدونا الأمل في الحفاظ على هذه الصفات فيما يتعلق بالأطراف الإقليمية وبقية المجتمع الدولي. وهذه الممارسة تضمن الإبقاء على شرعية وتماسك وسلامة القرارات التي تتخذها هذه الجمعية ومجلس الأمن. لذلك، لا شك في أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدور مركزي ونزيه في الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الصراع الأفغاني.

ويشعر وفد بلادي بالقلق إزاء الكارثة الإنسانية الضخمة في أفغانستان التي تنهض من الفقر المزمن، والجوع، والحرب، وانهيار النظام العام، والجفاف، والتشرد في الداخل، وسوء معاملة المدنيين، وهي أمور ما فتئت منتشرة بصورة خاصة في ذلك البلد إبان تاريخه الحديث. ومما يبعث على شعورنا بقلق عميق الأرقام التي قدمها الأمين العام في تقريره وهي أن ما يزيد على ٦ ملايين نسمة معرضون للخطر وهم في حاجة ماسة إلى المساعدة، في حين أن سلامة ورفاه أكثر من مليون من المشردين في الداخل محفوفات بالخطر.

إن العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة عن طريق المنسق الإقليمي للمساعدة الإنسانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ضروري للتصدي لهذه الحالة الخطيرة. لكن من المهم أيضا أن يركّز المجتمع الدولي جهوده على الحكم الرشيد؛ والأمن الغذائي؛ وسبل العيش المستدامة؛ وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا رغم العقبات العديدة التي تعترضها.

علاوة على ذلك، نرى أن من الأهمية كفالة المشاركة الكاملة والعادلة والفعالة للمرأة في الحياة الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفي عملية صنع القرار على جميع مستويات الدولة. لذلك، نحث مختلف المجموعات الأفغانية على حماية وتعزيز المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ولا سيما في مجالات التعليم والعمل والرعاية الصحية والامتيازات.

ونود خصيصا أن ننوه بحكومات المنطقة التي تحملت المسؤولية عن تقديم المساعدات الإنسانية إلى آلاف اللاجئين الأفغان الذين تعين عليهم أن يفروا من ديارهم طلبا للنجاة من الحرب. ونعرب كذلك عن تقديرنا لعمال الإغاثة الإنسانية، ولا سيما العمال التابعون للأمم المتحدة الذين قدموا تضحيات هائلة في تقديم المساعدات القيمة للتخفيف

من حدة العواقب الإنسانية الضارة المترتبة على الأعمال التي قام بها نظام الطالبان ولا مبالاته داخل أفغانستان وخارجها.

وبالمثل، نقدر إسهامات منظومة الأمم المتحدة وجميع دولها الأعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية، التي استجابت ولا تزال تستجيب بتقديمها مساعدات إنسانية إلى أفغانستان. ويتطلب التحدي الماثل أمام الأمم المتحدة أن نعجل في إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأفغان، الأمر الذي يعني مساعدتهم في السير على طريق بناء بلد مستقر متحد بعد أكثر من ٢٠ عاما من الحرب. ونحن نناشد مجتمع المانحين أن يواصل تحمل المسؤولية عن التغلب على الأزمة الإنسانية والاقتصادية الخطيرة في ذلك البلد.

ويقدم وفدي أيضا الدعم الكامل لاتفاق بون المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر، ويهنئ السفير الإبراهيمي على إنجازه الفعّال للعملية بإبرام ذلك الاتفاق.

وأختتم كلامي بالإعراب عن تأييد وفد بلادي لاعتماد مشروع القرار عن الحالة في أفغانستان بتوافق الآراء، الأمر الذي يظهر شواغل المجتمع الدولي ويقدم أكبر دعم ممكن لجهود الأمم المتحدة وأفغانستان في سبيل تعزيز السلام في ذلك البلد. علاوة على ذلك، سيكون اعتماد مشروع القرار فرصة ممتازة لبعث رسالة تضامن ودعم إلى الإدارة الانتقالية التي ستتولى مهامها في أفغانستان يوم السبت، عملا باتفاق بون.

السيد شودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): عندما نتكلم عن أفغانستان، تخالجنا مشاعر معروفة إذ ما فتئنا نتكلم عن أفغانستان في هذه القاعة الفسيحة منذ عقود. فلقد اتخذنا قرارات وركزنا اهتمامنا على ذلك البلد، غير أن التركيز لم يكن سوى لفترات مؤقتة. وتبدد الشعور بالإلحاح عندما أزيلت الشواغل المباشرة وتُركت الأرض وشعبها في وضع حرج. وكلنا ندرك العواقب الرهيبة التي أعقبت ذلك.

واليوم، نعيد تركيز اهتمامنا على ذلك البلد بعدما اتضح لنا أننا أهملناه بحيث بتنا نتعرض نحن للخطر. فلقد أصبح مرتعا للإرهاب وملاذا للجنون. وفترة الارتباط بين الطالبان والقاعدة كانت أحلك فترة في تاريخ أفغانستان. أما الآن فنأمل أن يكون الكثير من هذه الشرور قد أزيل، بعد أن اتحد العالم لبلوغ ذلك الهدف.

بنغلاديش عضو في مجلس الأمن وهي تشارك بعمق في المداولات المتعلقة بأفغانستان. ونحن نؤيد مشروع القرار الذي سيُعتمد هناك عما قريب. ونشيد بالأمين العام وممثله الخاص، الأخضر الإبراهيمي، على الجمع بين الأطراف ووضعها على طريق السلام. ونهنئ الإدارة المؤقتة، برئاسة السيد حميد كرازي التي توشك أن تتولى مهامها ومسؤولياتها في كامل. ونحث جميع المجموعات على التخلي عن التناحرات القائمة بينها والتعاون مع المجتمع العالمي في مسعى لا يمكن إلا أن يسفر عن تحقيق مصلحتها.

نحن نقف الآن على عتبة نشر قوة دولية لتقديم المساعدة بمشاركة واسعة النطاق ونشيد بالمملكة المتحدة وفرنسا وآخرين ممن اتخذوا المبادرة وأظهروا القيادة.

وفيما يتجاوز ذلك، قد تقوم الحاجة إلى وجود لحفظ السلام تأذن به الأمم المتحدة. والواضح أن عمليات إنسانية، من قبيل تطهير الألغام، يجب أن تبدأ في أسرع وقت ممكن. والأهم أننا نتطلع الآن إلى مرحلة إنعاش أفغانستان وإعادة إعمارها. ونشكر جميع المانحين الذين تقدموا بمساعداتهم. فالولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، والنرويج، وغيرها تستحق إشادة خاصة في هذا الصدد. وينبغي لنا أن نتعاون كل التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيد مارك مالوك براون، مدير البرنامج، في تحمل المسؤوليات المنوطة بهما في هذا المجال.

وقد تكون هناك قيود عدة في بنغلاديش، لكن كمجتمع نابض بالحياة والنشاط والتعددية يبلغ تعداده ١٣٠ مليون نسمة، تعتبر بنغلاديش أيضا واحدة من أكبر الديمقراطيات في العالم. ومن خلال أفكار تمت بلورتها محليا للائتمانات الصغيرة والتعليم غير الرسمي، حققنا تحولا مجتمعيا، بما في ذلك تمكين المرأة. وهذه الخبرات مهمة لأفغانستان. وبنغلاديش، بوصفها بلدا إقليميا، مستعدة لتشاطر تلك الخبرات مع أشقائنا الأفغان. ونؤمن بأن التعاون بين الجنوب والجنوب يجب أن يكون أحد أبعاد إعادة البناء في أفغانستان. وتشاطر أفضل الممارسات في بيئة مماثلة ليس مفيدا فحسب بل إنه أساسي.

ويجب أن يعود الـ ٤ ملايين لاجئ في القريب العاجل. وسيكون من الأفضل إذا تمكنوا من العودة قبل انتخاب اللويا جيرغا، حتى يتسنى لهم المشاركة في عملية صنع القرار وينخرطوا، بالتالي، في التيار الرئيسي.

إن تمكين المرأة أساسي بالنسبة لمستقبل أفغانستان. ولا يمكن أن يتحقق ذلك بإصدار مرسوم، ولكن بتوفير إمكانية وصول المرأة إلى السبل التي تمكنها من الاضطلاع بدور اقتصادي. وهنا أيضا يمكن الاستفادة من خبرة بنغلاديش في مجال الائتمانات الصغيرة والتعليم غير الرسمي. إن الدور الاجتماعي المتزايد للمرأة سيساعد في جعل حقوق الإنسان في بؤرة الاهتمام. ونأمل أن يساعد ذلك أيضا في إقامة مجتمع أكثر تسامحا واعتدالا.

إن الصراع الدائر بلا هوادة على السلطة بين كل الأطراف في أفغانستان يجب أن يتوقف. لقد تسبب هذا الصراع في واحدة من أكبر المآسي في عصرنا. فلنسدل الستار على هذه المأساة الحزينة. ولنبشر ببزوغ فجر جديد لأفغانستان ولشعبها. ومشروع القرار الذي شاركنا في تقديمه سيساعد في تحقيق هذا الهدف. وإننا نحيي دور ألمانيا في وضعه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكر بعثة ألمانيا على حسن تنسيقها لهذا القرار الذي يوفر الإرشاد اللازم من جانب الجمعية العامة بشأن الأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية في أفغانستان.

وكندا تعتبر تنصيب الحكومة الانتقالية المرتقب في أفغانستان خطوة أولى أساسية نحو مستقبل يليق بالشعب الأفغاني الذي عانى كثيرا. وهي الفرصة الحقيقية الأولى لإقرار سلام دائم ومستدام في بلد لم يعرف غير الصراع والشقاء طوال الـ ٢٠ عاما الماضية. وفي المقام الأول، ينبغي أن نثني على الزعماء الأفغان للتوصل إلى هذا الاتفاق التاريخي واتخاذ هذه الخطوة الشجاعة نحو حياة أفضل لشعبهم.

(تكلم بالفرنسية)

ونود أن نشكر الممثل الخاص، السيد الإبراهيمي، وفريقه على الدور الرئيسي الذي قاموا به في المحادثات التي جرت في بون. وسنظل نعتمد على مشورته الحكيمة خلال عملية المصالحة وإعادة البناء والتنمية طويلة الأمد في أفغانستان. ونأمل أن تواصل الأمم المتحدة الاستجابة بشكل مترابط للتحديات التي تمثلها أفغانستان. وضمانا لاستراتيجية مشتركة وفعالة، يجب أن يجري تنسيق تام بين قطاعات الأمم المتحدة كافة، بما في ذلك القطاعات السياسية والأمنية وحقوق الأفراد والإنسانية والإنمائية.

(تكلم بالانكليزية)

ليس ثمة شك في أن الإدارة المؤقتة ستتطلب دعما كبيرا من المجتمع الدولي. وكندا ملتزمة بالعمل مع تلك الإدارة لتيسير إيصال المساعدة في المجالين الإنساني وإعادة البناء، ودعم الانتقال إلى الحكم الديمقراطي. ونرى أن أي حكومة تتشكل في المستقبل ينبغي أن تمثل الأفغان على

أوسع نطاق وأن تضمن المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في عملية الحكم الجديدة. فالمهمة التي تنتظر أفغانستان تتطلب مواهب كل الناس، رجالا ونساء جنبا إلى جنب.

ونحن نتوقع من السلطة الجديدة أن تكفل احترام أفغانستان الكامل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك، حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. واستتباب الاستقرار في أفغانستان أساسي لنجاح المسعى الشامل لمكافحة الإرهاب. وتثلج صدرنا النجاحات التي حققتها الحملة العسكرية ضد الإرهاب في أفغانستان في الآونة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق الشديد لاستمرار حالة انعدام الأمن في جميع أنحاء البلد وغياب القانون وعمليات الانتقام. وسيكون نشر قوة دولية لتثبيت الاستقرار إسهاما بالغ الأهمية نحو تأمين انتقال سياسي يتسم بالاستقرار في أفغانستان.

وشأني شأن كثير من المتكلمين السابقين، ألاحظ أن الحالة الإنسانية في أفغانستان كانت مزرية حتى قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء سلامة المدنيين الأفغان، وندعو كل الأطراف إلى ضمان حصولهم على الحماية والمساعدة. ونحيي جهود الأمم المتحدة، والصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية من أجل مواصلة تلبية احتياجات الفئات المستضعفة من الأفغان طوال الأزمة الأخيرة، ونلاحظ بشكل خاص شجاعة الموظفين الأفغان المحليين وتفانيهم. وسنواصل التركيز على أهمية بناء ودعم المجتمع المدني الأفغاني.

وقد قدمت كندا مساعدة إنسانية ضخمة لأفغانستان خلال السنوات العشر الماضية، بما في ذلك تقديم مساعدة كبيرة في إطار الاستجابة للأزمة الحالية. وما زلنا نلتزم بتوفير المساعدة الإنسانية، وسنشارك بنشاط في عملية إعادة البناء. وتسرنا الاستجابة الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة حتى الآن. لقد دللت المنظمة على زعامة قديرة في إعداد خطط طوارئ مناسبة ذات مصداقية. ويجب أن يستمر ذلك، لاسيما بالنسبة للانتقال من الإغاثة إلى إعادة التأهيل وإعادة البناء. ونلاحظ أهمية استمرار الهياكل التنسيقية الموجودة في أفغانستان لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية، ونشجع على الاستفادة الكاملة منها، بما في ذلك مجموعة دعم أفغانستان. ونتطلع إلى النتائج التي ستسفر عنها المشاورات الجارية في بروكسل حاليا بين المجموعة التوجيهية لإعادة بناء أفغانستان ومؤتمر المانحين المقبل الذي سيعقد في طوكيو.

إن عودة اللاجئين الأفغان من البلدان المجاورة في الآونة الأخيرة تعبر عن التفاؤل الذي يتشاطره الكثير من الأفغان بشأن مستقبل بلدهم. وإننا ندرك ونقدر العبء الذي تحملته البلدان المجاورة خلال الـ ٢٠ عاما الماضية في الوفاء باحتياجات النازحين الأفغان. ونشجع البلدان التي تستضيف اللاجئين الأفغان على أن تواصل توفير الحماية لأولئك الذين يحتاجونها وأن تتعاون تعاونا كاملا مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في تيسير عودتهم الآمنة وعودتهم الطوعية إلى الوطن حالما تسمح الظروف في أفغانستان.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إن الأحداث المأساوية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر أذهلت البشرية وفضحت وحشية الإرهاب. وقد حققت تلك الأحداث تحالفا عريضا من الدول لمكافحة الإرهاب بصورة متضافرة. وقد يصبح هذا التحالف علامة فارقة في العلاقات الدولية، بالتأكيد على الضرورة الحتمية لأن تعمل الدول بشكل جماعي في مواجهة التحديات المشتركة. وقد أيدت نيبال التدابير التي اتُخذت لاجتثاث آفة الإرهاب العالمي.

والحرب ضد الإرهاب العالمي، بقيادة الولايات المتحدة، أحرزت تقدما بارزا. فلقد انهار نظام طالبان القمعي والانعزالي في أفغانستان؛ وتفككت القاعدة وفر زعماؤها؛ وتعطلت تعطلا شديدا شبكات الإرهابيين وقنوات اتصالاتهم وتمويلهم. ونجحت محادثات بون في تمهيد الطريق أمام إنشاء إدارة مؤقتة. ولأول مرة منذ أكثر من عقدين، يستطيع شعب أفغانستان أن يتنفس الصعداء، وأن يخلف الحرب والقلق وراءه. وبوسع الشعب الأفغاني أن يأمل الآن في مستقبل يعمه السلام، وبوسع المجتمع الدولي أن يأمل في تراجع الإرهاب الدولي وتحسن الأمن.

بيد أن التحديات تظل ماثلة أمامنا. فالقاعدة تفككت ولكن لم يقض عليها بعد. وهناك العديد من المنظمات الأخرى التي تعيث فسادا في مختلف أنحاء العالم. ويتعين علينا أن نقضي عليها إذا اردنا أن نزيل آفة الإرهاب من على وجه الأرض. وما برح من الملح تخفيض مستوى الفقر والأمية والأمراض، والارتقاء بالتنمية المستدامة والعدالة إذا أردنا التأكد من أن الإرهابيين لن يجدوا أبدا الفرصة لاستغلال جوانب ضعف المحرومين في محاولة لتعزيز آثامهم.

وفيما الحرب على الإرهاب في أفغانستان تخف حدة، يجب تركيز اهتمام المجتمع الدولي الآن على مساعدة الحكومة المؤقتة في أفغانستان لصون وتوطيد السلام والاستقرار، وللقيام بحملة شاملة لتقديم المساعدات الإنسانية. ونحن نرحب بمبادرة المجتمع الدولي بالشروع في إنشاء قوة متعددة الجنسيات لعمليات حفظ السلام في أفغانستان، وسيسر نيبال كثيرا الإسهام بحفظة للسلام، تحقيقا للسلام والاستقرار في بلد صديق من بلدان جنوب آسيا.

والأولوية الملحة التالية بالنسبة لأفغانستان والمجتمع الدولي يجب أن تبشر باقتراب تحقيق الديمقراطية والتنمية اللتين تمس حاجة الأفغان المساكين والمقهورين إليهما. ومن الضرورة القصوى منع ذلك البلد المنكود من العودة إلى الأيام الصعبة، فضلا عن تعزيز مجتمع مسالم ومزدهر وعادل في أفغانستان.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني الصادق لوفد ألمانيا على قيامه بهذا العمل الجيد في إعداد مشروع القرار المعروض علينا الآن. فألمانيا ما برحت منذ عدة سنوات لا تدخر جهدا للعمل في تطبيع الحالة في أفغانستان، ولتنسيق عملنا هنا في الأمم المتحدة بشأن تلك المسألة.

إن مشروع القرار يصف الحالة بموضوعية ويأخذ مصالح أفغانستان في الحسبان. فأحكامه ستفضي بالتأكيد إلى تشكيل حكومة شرعية ذات قاعدة عريضة تمكن في نهاية المطاف من تحقيق الاستقرار في أفغانستان، وتفضي إلى إقامة علاقات طبيعية وعلاقات حسن جوار مع البلدان المجاورة، تمشيا مع قواعد القانون الدولي.

وتؤيد أوزبكستان الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر بون المنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، بشأن تسوية الأوضاع في أفغانستان، ونؤيد تشكيل السلطة المؤقتة برئاسة السيد قرضاي. ونعتقد أن ذلك الاتفاق يمثل خطوة أولى نحو تحقيق تسوية سياسية للوضع، مما يفضي إلى حل وسط بين مختلف الأطراف، وإلى تطوير مؤسسات مستقرة للدولة على ذلك الأساس.

وأوزبكستان، بوصفها جارة متاخمة لأفغانستان، تتفهم تفهما عميقا الحزن والأسى اللذين حلا بالشعب الأفغاني الذي ما فتئ يعاني لفترة طويلة. ففي أفغانستان يدور صراع منذ ما يزيد على ٢٠ عاما، ونمت أجيال لا تدرك شيئا سوى إراقة الدماء. وبسبب سنوات الحرب العديدة، هناك قدر كبير من عدم الثقة بين مختلف الأطراف التي تمثل سائر المجموعات العرقية والمحلية.

ونظرا لجميع تلك العوامل التي تخلف أثرا سلبيا على الحالة في البلاد، يبقى هناك عدد من الصعوبات التي تمثل عقبات أمام تحقيق السلام. ومن الضروري تحقيق السلام في أفغانستان. وأوزبكستان تؤيد بطبيعة الحال استعادة الاستقرار بسرعة إلى ذلك البلد، ونحن لا ندخر جهدا للإسهام في تقديم المساعدات الإنسانية التي تمس حاجة الشعب الأفغاني إليها. فلقد تم مؤخرا إيصال حوالي ٦ ٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية إلى أفغانستان عبر أراضي بلادي، جاءت من الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الأخرى.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أعيد افتتاح الجسر فوق نهر امو داريا، الأمر الذي يمكن ممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى من إيصال إمدادات الإغاثة، ويعتبر بالتالي خطوة أخرى نحو التخفيف من حدة الحالة التي يعيشها الشعب الأفغاني.

إن الترسانات الضخمة التي تحتوي الأسلحة ومختلف أنواع الذخائر التي كانت مكدسة في أراضي أفغانستان خلال سنوات الحرب مسألة خطيرة جدا قد لا تعقد الحالة وتجعلها أكثر خطورة فحسب، وإنما قد تفضي أيضا إلى بؤر توتر جديدة. ووفقا للخبراء، هناك الملايين من الأسلحة الخفيفة، فضلا عن المدافع الثقيلة وغيرها من الأسلحة في أفغانستان. ونحن، بطبيعة الحال، نشعر بقلق عميق لكون هذه الأسلحة ما زالت في أيدي مختلف المليشيات غير المنضبطة. وهناك عدد كبير من الأسلحة لا يزال بأيدي السكان المدنيين. والمهم أن ندرك أن هذه المجموعة الهائلة من الأسلحة يمكن أن تستعملها أطراف متخاصمة في محاولة لحل خلافاتها العرقية والدينية وغير ذلك. والمؤسف أنه لا يمكن استبعاد ذلك الاحتمال في الوقت الراهن.

ويمكن لأي صراع مسلح أو مواجهة مسلحة في أفغانستان أن يفضي إلى عودة تصعيد الحرب، وبطبيعة الحال إلى زيادة التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة بأسرها. ونحن على اقتناع بأن العملية التدريجية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والسلام في أفغانستان ينبغي أن تترافق مع حل المشاكل المتعلقة باستمرار الاطراد الهائل للأسلحة في أفغانستان نتيجة عقود من الحرب. ونعتقد أن لمختلف الوكالات المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة دورا هاما في هذا الصدد، وأن لمجلس الأمن دورا أساسيا في حل مسألة القضاء على مخزونات الأسلحة بأنواعها في أفغانستان.

وتؤيد أوزبكستان مشروع القرار المعروض علينا، ويحدونا الأمل في اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

أود أن أبلغ الأعضاء أنه بغية إعطاء الوقت الكافي للجنة الخامسة لدراسة الآثار المترتبة على مشروع القرار A/56/L.62 في الميزانية البرنامجية فقد تم تأجيل اتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.